

الفصل الثامن التحضر

المبحث الأول التحضر والحضرية والمفاهيم المرتبطة بهما

يمثل التحضر ظاهرة ديناميكية تعبر عن حركة تغيير عميق يصيب اطار
المجتمع مورفولوجياً وفزيولوجياً. وهو في جوهره عملية اجتماعية للانتقال من
نمط أو اسلوب للحياة الريفية الى نمط أو اسلوب للحياة الحضرية بغض النظر

عن المجال التطبيقي لهذا النمط أو ذلك الأسلوب⁽¹⁾. أو كما يعرفه "ورث" Wirth انه عملية انتقال السكان من الأرياف الى المدن وما يصاحب هذه العملية من زيادة في حجم السكان وارتفاع الكثافة وعدم التجانس السكاني⁽²⁾. مما يعني انه انتقال جماعات تعنى بالزراعة الى جماعات تتركز نشاطاتهم في الحكم والتجارة والصناعة أو المصالح المرتبطة بها⁽³⁾.

وتبعاً لما تقدم يمكن القول ان التحول الحضري هو التحول من الريف الى الحاضرة، والحاضرة هي المدينة أي التجمع السكاني غير الزراعي الذي يجمع سكاناً يعيشون على الانتاج الصناعي أو التجارة أو تقديم الخدمات الوظيفية. ويتوفر غذاء هؤلاء من فائض الانتاج الزراعي الذي يقدمه الريف نظير المياضنة أو البيع. والتحول الحضري لا يعني التطور الصناعي فقد نجد مدناً صناعية أو مدن ليس فيها مشاريع صناعية وإنما فيها مراكز للحكومة أو الخدمات أو مراكز تجارية أو موانئ⁽⁴⁾.

ولا تقتصر ظاهرة التحضر على حركة أو انتقال السكان من الأرياف باتجاه المستوطنات الحضرية وزيادة عدد السكان في المدن على اختلاف احجامها، بل هي ظاهرة بارزة الأهمية تحمل في طياتها تغييرات اجتماعية واقتصادية على نطاق عالمي. فالبلدان المعنية تخوض مرحلة انتقال من الاعتماد على النظم الزراعية المتوغلّة في القدم نحو اقتصاديات أكثر انفتاحاً وتعقيداً وللمدن فيها دور بالغ الأهمية، فالتغييرات في المناطق الريفية تتجسد بتشكيل المدن الصغرى التي ستسهم في تنمية أراضيها الخلفية النائية⁽⁵⁾.

ويمكن تمثيل وظائف المدن في شكل بياني بهيئة مثلث، ولنفرض ان المثلث أ ب ج هو المثلث الذي توقع عليه الوظائف، وان أ ب هو الضلع الخاص بالصناعة، والضلع ب ج هو الخاص بالتجارة ثم أ ج هو الضلع الخاص

(1) عبد الحميد محمود سعد، "الحضر والتحضر والحضرية"، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، العدد 8 ، السنة الثامنة ، 1984، ص 228.

(2) Louis Wirth, "Urbanism as away of Life", American Journal of Sociology, Vol. XLIV, No. I, July. 1938, P.1.

(3) عبدالله مرقس رابي، التحضر في مدينة الموصل ما بين 1947-1987: دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى قسم الاجتماع بكلية الاداب/ جامعة بغداد، 1995، ص5.

(4) John Clarke, OP. Cit., P. 47.

(5) U. N., HABITAT, *World Habitat Day*; Shelter and Urbanization, Nairobi, 1990, P.I.

بالخدمات. فالمدينة التي تتساوى فيها أهمية الوظائف الثلاث بحيث يصبح تمثيلها متساو على الرسم لابد وان توجد في وسط المثلث. أما اذا كان الوضع خلاف ذلك، أي لا يوجد تساوي في أهمية الوظائف. فالصناعة مثلا تمثل 50% والتجارة 30% والخدمات 20% فيمكن

شكل 29 ص 653

شكل (29) توزيع المدن بحسب وظائفها

تحديد المكان بواسطة النقطة س داخل قطاع الضلعين المتوازيين بالنسبة لقواعد الوظائف السائدة⁽¹⁾.

ويهتم التحضر في أحد مفاهيمه بدراسة تركيز السكان الذي يمثل العنصر التنظيمي لقدرة السكان المكتسبة على التكيف⁽²⁾ وتسري عملية التحضر على الأشخاص المقيمين في المدن والمناطق غير الحضرية ولكنهم أصبحوا تحت تأثير الحياة الحضرية. وتتخذ عملية تركيز السكان لها مظهرين: الأول زيادة عدد المراكز الحضرية والثاني زيادة حجم تلك المراكز، أي زيادة نسبة السكان الذين يعيشون فيها⁽³⁾. أو كما يشير الدرج **Eldridge** الى عنصرين يتضمنهما مفهوم التحضر: الأول تعدد محاور التمركز والثاني زيادة حجم الكثافة السكانية، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع نسبة السكان في المدن⁽⁴⁾.

ومن هنا يأتي تعريف التحضر- لاجراض احصائية وتحليلية- بأنه مجموعة السكان المقيمة في تجمعات بشرية تقع في تصنيف المدن⁽⁵⁾. حيث ينتج عن ظاهرة التحضر تضخم المدن على حساب الريف، وهي سمة من سمات العصر. وتنمو الظاهرة المذكورة ببطء في الاقاليم المتقدمة، والتي وصلت مرحلة كبيرة

(1) محمد السيد غلاب، يسري عبد الرازق الجوهري، **جغرافية الحضر**، ط1، دار الكتب الجامعية، مطابع رويال، الاسكندرية، 1972، ص 188-189.

(2) E. E. Lampard, *Historical Aspects of Urbanization, Economic Development and Culture Change*, P. 20.

(3) محمد السيد غلاب، يسري الجوهري، **جغرافية الحضر**، مرجع سابق، ص 241.

(4) Hope T. Eldridge, "*the Process of Urbanization*", in J. J. Spengler and O. D. Duncan (Edit), *Demographic Analysis*, the Free Press, Glencoe, Illinois, 1956, P 338.

(5) اسحق يعقوب القطب، "**اتجاهات التحضر في الوطن العربي**"، التحضر في الوطن العربي، ج1، معهد البحوث والدراسات العربية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص3، والقطب، الآثار الاجتماعية والنفسية للتحضر"، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة قطر، عدد 7، سنة 1984، ص239.

من التحضر. اما الاقاليم الاقل تقدماً (الاقاليم الزراعية) فتسير نحو التحضر بخطوات اكبر. وهذا يعني أن يتأثر سكان الريف ايضاً بحياة الحضر، ويقعون تحت نفوذه، وهو ما موجود فعلاً في بريطانيا في الوقت الحاضر، حيث يمتد السكن في الضواحي وعلى امتداد طرق النقل، واصبح الريف يسكنه من لا يعمل في الزراعة⁽¹⁾.

♦ الحضرية: Urbanism

هي اسلوب الحياة السائد في المراكز الحضرية الكبيرة⁽²⁾. او اسلوب حياة سكان المدن وثقافتها⁽³⁾. ويشير هذا الاسلوب الى نمط معقد من العلاقات الاجتماعية بين الناس، يتميز بدرجة عالية حراك اجتماعي للسكان وضعف في الروابط الشخصية التي تربط بين الناس في المجتمعات الأولية. كما يتميز بدرجات متفاوتة من الصراع بين القيم والمعايير وتغير الوضع الاجتماعي للأسرة في بناءها ووظائفها لأفرادها للمجتمع. لذلك تمثل الحضرية مرحلة من مراحل الحضارة، ترتبط بنمو المدينة، وهذه المرحلة هي نتاج مراحل متعددة من التحضر⁽⁴⁾.

ويشمل مصطلح الحضرية العوامل والفعاليات التي تميز مجتمع المدينة بوصفه نمطاً للحياة مثل الحجم والكثافة والانفتاح والعلاقات الثانوية والمؤسسات التطوعية واتساع نطاق تقسيم العمل وتعقد الادوار وتعددتها وتفكك القيم⁽⁵⁾. والمفاهيم السابقة تشير الى ان التحضر ينظر اليه بوصفه عملية غير ثابتة (دايناميكي). اما الحضرية فتفهم على انها ثابتة (استاتيكية)، ويبدو ان هناك ترابطاً وثيقاً بين التحضر والحضرية، وينبع هذا الترابط من كون الحضرية هي ثمرة التحضر⁽⁶⁾.

(1) عباس فاضل السعدي، دراسات في جغرافية السكان، مرجع سابق، ص 79.

(2) Lowis wirth, *Our Cities and Social Life*, University of Chicago Press, 1961, P. 77.

ايضاً: غلاب، والجوهري، جغرافية الحضر، مرجع سابق، ص 241.

(3) William Peterson, *Population, London*, the Macmillan Co., 1969, P. 478.

(4) عبد الحميد محمد سعد، مرجع سابق، ص 229، 232.

(5) اسحق يعقوب القطب، خصائص النمو الحضري في دول الخليج العربي، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985، ص 29.

(6) عبدالله مرقس رابي، مرجع سابق، ص 6.

وقد يكون هناك تطور في درجة الحضرية التي تعبر عن تحول السكان من الريف الى المدن، وما يترتب على هذا التحول من تغير في القيم الاجتماعية وما يصاحب ذلك من تغير معدلات المواليد والوفيات وحجم الاسرة.

وهناك من يعطي للحضرية مفهوم العصرية **Modernity** وهي الحداثة وتعني قدرة المجتمع على الاختراع والابداع والاستيعاب المتمثل بتقبل المبتكرات الحديثة. كما انه يشير الى انتشار النظرة العلمية ومدى استخدام أدوات التطور التقني. ومن مؤشرات العصرية عدد الصحف لكل الف شخص أو عدد أجهزة التلفاز لكل ألف شخص. فمدينة عمان مثلاً استقبلت مهاجرين من الايدي الحضرية المدربة من مدن الضفة الغربية ساهمت في تطوير بيئة عمان الحضرية على عكس بغداد والقاهرة، لذا فإن عمان اكثر عصرية من بغداد والقاهرة⁽¹⁾.

♦ درجة الحضرية (أو مستوى التحضر): Degree (Level) of Urbanization

وهي نسبة السكان الذين يعيشون في مراكز عمرانية حضرية الى جملة سكان الدولة. ومعنى ذلك ان نمو المدينة والذي يرتبط بازدياد حجم سكان المدينة، يختلف عن درجة الحضرية التي تربط بسكان الريف والحضر⁽²⁾. وأن درجة التحضر، أخذة في الزيادة بسبب التضخم الحضري على حساب الريف، وهذه الزيادة هي التي يطلق عليها مصطلح (النمو الحضري) ومعناه زيادة عدد سكان المدن⁽³⁾.

ولا يكون التحضر متماثلاً في جميع اجزاء المنطقة الحضرية، فهناك مثلاً أطراف المدينة وبعض اجزاء اخرى فيهما تكون أقرب للريف، بينما وسط المدينة دائماً ممعن في حضرته.

ويشير مفهوم "النمو الحضري" الى الزيادة في عدد سكان الحضر حيث تصاحبه تغيرات كمية ونوعية تنعكس على المدينة واجزائها وعلى سكانها. كما يشير النمو الحضري الى معدلات الزيادة في السكان سواء كانت ناجمة عن ارتفاع نسبة الخصوبة أو عن الهجرة الداخلية والهجرة الدولية⁽⁴⁾. ويصاحب النمو الديموغرافي عادةً اتساع المساحة التنظيمية للمدن نتيجة للامتداد الافقي والعمودي

(1) عبد الاله أبو عياش، اسحق يعقوب القطب، "نظريات ونماذج في التحضر والنمو الحضري"، في كتاب: قراءات في الجغرافية الاجتماعية التطبيقية، تحرير عبد الله علي الصنيع، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، 1987، ص 220، 225.

(2) يسري الجوهري، "الاتجاهات الحديثة في جغرافية الحضر"، المجلة الجغرافية العربية، (تصدرها الجمعية الجغرافية المصرية)، العدد الرابع، السنة الرابعة، 1971، ص 136.

(3) عبد الحميد محمود سعد، مرجع سابق، ص 226.

(4) اسحق يعقوب القطب، خصائص النمو الحضري، مرجع سابق، ص 29-30.

للعمران من أجل تلبية احتياجات السكان الأساسية مثل المساكن والطرق والمواصلات والخدمات العلاجية والوقائية المتعددة.

أما مصطلح "الحضارة" فيشير إلى الكل المركب من إنتاج المجتمع من الفنون والعمران والمؤلفات والاختراعات والايديولوجيات واماكن العبادة والكتابة والعلوم والآداب في مجتمع ما خلال مراحل الحقب التاريخية، وبالتالي فإن المجتمع الحضري هو جزء من حضارة المجتمع المادية وغير المادية.

في حين يشمل مصطلح "المدينة" City المستوطنة البشرية التي تتصف بكبر حجمها وكثافة سكانها واستقرارها. وتضم افراداً وجماعات غير متجانسة، ويقوم هؤلاء باداء وظائف متنوعة في ضوء النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاسرية والدينية بأسلوب يؤدي إلى تكامل المصالح وتقسيم العمل، وتعد المؤسسات⁽¹⁾. وقد يرافق هذا التعريف صفة حكومية تشريعية أو قانونية أو ادارية⁽²⁾.

ويختلف الباحثون في تعريفاتهم للمدينة، ولا يوجد تعريف متفق عليه. وربما كان تعريف "ماكس سور" Max Sorre من بين أكثر التعريفات شمولاً. فالمدينة في نظره "محلة يعيش فيها مجتمع مستقر، غالباً ما يكون ضخمة العدد، كما ان كثافته مرتفعة ولا يعتمد كل أفرادها أو معظمهم في رزقهم على الزراعة، وهو في نشاط دائم وعلى درجة عالية من التنظيم"⁽³⁾.

وتقسم المدينة إلى محلات، جمع محلة، وهي من منظور العلاقات الاجتماعية مجتمع جغرافي في المدينة يسكن فيه عدد محدد من السكان يمكنهم التعامل مع بعضهم في حياتهم اليومية. مثل اعارة بعضهم حاجات المنزل وادواته، وتبادل الزيارات والخدمات فيما بينهم والقيام بفعاليات مشتركة⁽⁴⁾. وتقدر مساحة المحلة في العراق بحسب الدراسات التخطيطية الحديثة ما بين 40-50 هكتاراً ويتراوح عدد سكانها بحدود 4000-5000 نسمة⁽⁵⁾.

أما التمييز بين الحضر والريف أو بين المدينة والقرية، فلا توجد مقاييس أو اسس عامة مقبولة بين جميع الأقطار للتمييز بينهما. ان انعدام هذه الاسس يجعل من الصعوبة مقارنة درجة تحضر عدد من الاقطار المختلفة. وفي الوقت الحاضر

(1) المرجع نفسه، ص 30-31.

(2) وليد عباس حلمي وآخرون، **التحضر في العراق وزارة التخطيط، التخطيط الاقليمي،** دراسات الوزارة (رقم 151)، بدون تاريخ، ص 8.

(3) عباس فاضل السعدي، اساسيات الجغرافية البشرية، مؤسسة الوراق، عمان، 2002، ص 426.

(4) محمد شوقي ابراهيم مكي، **المدخل إلى تخطيط المدن،** دار المريخ للنشر، الرياض، 1986، ص 41.

(5) لؤي طه الملاحويش، **حي دراغ في بغداد،** رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى مركز التخطيط الحضري والاقليمي بجامعة بغداد، حزيران، 1986، ص 17.

أصبح التمييز بين المدينة والقرية أصعب من السابق، لاسيما في المجتمعات المتقدمة، وذلك لوجود درجات متنوعة من الحياة الحضرية التي تتوسط المدينة والقرية، وتدعى هذه الظاهرة بالاتصال الحضري الريفي. أما مشاريع كهربية الأرياف والقرى وتجهيزها بمياه الشرب والخدمات الصحية والتعليمية وادخال الخصائص الحضرية الاخرى اليها، فمن شأنها ان تقرب القرية الى المدينة وتقلل من الفوارق التقليدية بينهما ايضاً.

واهتم عدد من الباحثين بالتمييز بين المدينة والقرية، ومنهم من استخدم بعض الأسس للغرض المذكور، ومن بين هؤلاء: ورت (1938)، سوركين وزيمرمان (1929)⁽¹⁾.

وعلى الرغم من انعدام اسس مشتركة مقبولة للتمييز بين المدينة والقرية، الا انه يمكن استخدام بعض المقاييس للغرض المذكور. منها ثلاثة مقاييس يراها "آدم ودنلوب" مناسبة للتفريق بين أنواع المستوطنات وهي حجم السكان وكثافتهم ووظيفتهم. وبالرغم من بساطة المقياس الأول المتمثل بحجم السكان (المقياس الاحصائي) الا ان الصعوبة تكمن في اختلاف الدول فيما بينها في اتخاذ العدد المناسب للمستوطنة فيما اذا كانت قرية أو مدينة. فبينما تتخذ الدانمرك وفنلندا والسويد 200 نسمة⁽²⁾، وشيلي وكندا 1000 نسمة، والارجنتين 2000 نسمة، والولايات المتحدة 25000 نسمة وايران والهند 5000 نسمة⁽³⁾، نجد اليونان تتخذ من الرقم 10000 نسمة اساساً للتمييز. في حين لا يعد عدد السكان مقياساً مستخدماً لتحديد نوع المستوطنات في المملكة المتحدة⁽⁴⁾.

الا ان "جيرالدبريس" جعل الرقم المناسب للمدينة بما لا يقل عن 20000 نسمة، وذلك لصعوبة ظهور ملامح الحياة العصرية اذا قل السكان عن الرقم المذكور في أي تجمع بشري. والمدن التي يزيد سكانها عن (100) ألف نسمة انما يمكن تسميتها مدناً كبرى لوضوح الشخصية الحضرية فيها وانفصالها عن ملامح الحياة الريفية بشكل قاطع⁽⁵⁾. والمعيار الاحصائي استخدم ليساعد المخططين في ميادين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في المدى القصير والمدى البعيد أيضاً.

(1) Hugh D. Clout, *Rural Geography: An Introductory*. Survey, Ist. Edition, Pergamon Press. Oxford, 1972, PP 34-35.

(2) Alan Adam and Stewart Dunlop, Village, *Town and City*, Heinemany Educational Books Ltd, London, 1978, PP. 5-6.

(3) John Clarke, OP. Cit., P. 47, Harm J:de Blij, OP. Cit 1982, P. 327.

(4) Alan Adam and Stewart Dunlop. OP. Cit., PP. 5-6.

(5) جيرالدبريس، *المدينة ونموها بتأثير الهجرة الريفية*، ترجمة وتنقيح مظفر الجابري، ط1، مكتبة الاندلس، بغداد، 1970، ص 11.

وقد يكون المقياس الاحصائي احياناً مضللاً اذا أُعتمد عليه من دون ربطه بمقاييس اخرى.

والكثافة السكانية وسيلة اخرى للتمييز بين المدينة والقرية، فالهند تشترط في المستوطنة حتى تكون مدينة ان يزيد عدد سكانها على 5000 نسمة، وتزيد كثافتها على 386 نسمة /كم² على ان يعمل ما لا يقل عن 75% من رجالها في أنشطة غير زراعية، وهذا يعود الى الوسيلة الثالثة للتمييز والمتمثلة بوظيفة المدينة التي ينبغي ان تقدم وظائف غير زراعية⁽¹⁾. كالصناعة أو التجارة أو الخدمات.

وفيما يخص كثافة سكان المدن، افترض "كلارك" ان المدن الكبيرة توجد مناطق كثيفة السكان في الداخل- فيما عدا قطاع العمل المركزي الذي يضم القليل من السكان المقيمين- مع تناقص الكثافة تدريجياً بالاتجاه نحو الحواف. وفي معظم المدن تتجه الكثافة مع مرور الزمن للتناقص في معظم الضواحي الداخلية الكثيرة السكان، أما الضواحي الخارجية فيكون الاتجاه فيها نحو الزيادة السكانية مع اتجاه المدينة ككل للتمدد نحو الخارج⁽²⁾.

ومن المقاييس الاخرى المستخدمة في التمييز بين الحضر والريف التنظيمات المدنية التي تشمل نوع الحكومة المحلية والعلاقات الاجتماعية بين السكان والوضع الطبقي (مثل طبقة العمال والموظفين) ونوع الضرائب المجبأة، فاذا كانت ضرائب عقار عدت حضرية⁽³⁾.

أما التصنيف الاداري فهو مقياس آخر للتمييز حيث يعد المركز الاداري الذي يخدم عدداً من القرى منطقة حضرية. مما يعني ان مراكز الوحدات الادارية هي مراكز حضر وخارج تلك المراكز تعد مناطق ريفية. وقد اشترطت بعض الدول وجود الصفة الادارية للمدينة ومن هذه الدول تركيا ومصر والدومنيكان⁽⁴⁾.

ومن المقاييس الاخرى المقياس العمراني والمظهر العام مثل المباني العالية والشوارع النظيفة والواسعة. والمقياس التاريخي هو الآخر مقياس يعتمد أحياناً، فالمجتمع الحضري له تاريخ عريق.

ويستخدم عدد من الباحثين اكثر من مقياس في آن واحد (مقياس جامع). ومن بين هؤلاء (تايلر) و (جونز) فقد اعتمدا على مجموعة من المعايير أهمها⁽⁵⁾:

(1) Alan Adam and Stewart Dunlop. OP. Cit., PP. 5-6.

(2) John Clarke, OP. Cit., P. 57.

(3) اسحق يعقوب القطب، **خصائص النمو الحضري**، مرجع سابق، ص 28-29، وعبد الحميد محمود سعد، مرجع سابق، ص 216.

(4) E. Jones, **Towns & Cities**, Oxford Univ. Press, 1966, P. 4.,

(5) L. Taylor and A. R. Jones, **Rural Life and Urbanized Society**, Oxford University, New York, 1964, PP 50-52,

1. **الحرفة:** حيث يعمل الريفيون بالزراعة والحضريون في الصناعة والتجارة والتعليم أو العمل في دوائر الدولة.
 2. **البيئة:** تكون علاقة الريفي مع الطبيعة مباشرة على عكس المدن حيث يعيش الحضري في عزلة عن الطبيعة.
 3. **حجم المجتمع** في المناطق الريفية صغير على عكس المناطق الحضرية فهو كبير.
 4. **كثافة السكان** حيث تكون منخفضة في المناطق الريفية ومرتفعة في المناطق الحضرية.
- وفي العراق تعد الادارة الحكومية هي أساس التصنيف وبهذا تصبح المراكز الحضرية مراكز الوحدات الادارية التي توجد فيها مجالس بلدية. أما المناطق التي تقع خارج تلك المراكز، فتعد مناطق ريفية. وبعبارة اخرى تقع المناطق الحضرية ضمن حدود البلديات أو ضمن حدود أمانة العاصمة (لمدينة بغداد). في حين تقع المناطق الريفية خارج حدود البلديات أو خارج حدود امانة العاصمة (امانة بغداد)⁽¹⁾. وقد يتخذ حد أدنى لسكان المراكز الحضرية، واتخذ الدكتور (جورج) العدد (5000) نسمة حداً أدنى لسكان تلك المراكز في العراق⁽²⁾.

المبحث الثاني الخلفية التاريخية للتحضر وتوزيع الحضر

عبد الرزاق محمد البطيحي وعادل خطاب، **جغرافية الريف**، جامعة بغداد، 1982، ص 15-16.

(1) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني، التعداد العام للسكان لسنة 1987، واجبات العدد والتعليمات الخاصة بملء استمارة التعداد العام للسكان/ ت/ س/ 2، مطابع دار الحرية، بغداد، 1987، ص 13-14.

(2) M. V. George, *Trends and Patterns of Urbanization in Iraq*, CDC, Cairo, December, 1973, P. 4.

لقد شهد المجتمع البشري ثلاث مراحل كبرى في نمط وتنظيم المستوطنات البشرية. تمثل الاولى مرحلة الانتقال من الصيد الى الزراعة في العصر الحجري الحديث، تليها مرحلة المدن القديمة في وادي الرافدين سنة 3500 ق.م. ومن ثم في وادي النيل والسند وهوانكهو (الصيني)، وامتدت الى العالم الغربي كالمكسيك وبيرو فيما بعد. وفي المرحلة الثالثة ظهرت المدن الصناعية الحديثة في نهاية القرن التاسع عشر⁽¹⁾.

وساعدت عملية التحول من حياة الترحل الى الزراعة المستقرة على ظهور المدن الاولى، وكانت استجابة أيضاً لحاجات الدفاع والصناعة المبكرة والتجارة والترفيه والمراكز السياسية والدينية. ولا شك في ان معظم المدن الاولى كانت صغيرة جداً بموجب معايير القرن العشرين، الا ان بعضها ضم أعداداً كبيرة من السكان.

وعلى الرغم من ظهور بعض المدن المشهورة منذ القدم، الا ان الطابع الريفي ظل طاغياً على المستوطنات البشرية حتى وقت قريب. ولم تستوعب المدن نسبة كبيرة من السكان لغرض الإقامة والعمل حتى القرن التاسع عشر. كما ان الامر لم يتعد مناطق معينة في العالم، لذلك فإن تقسيم السكان الى ريف وحضر لم يكتسب أهميته الديموغرافية الا في العصر الحديث.

مما تقدم ذكره يتضح بأن ظهور المدن بأحجام مختلفة يعود تاريخه الى قرون عديدة سبقت التاريخ الميلادي في وادي الرافدين وفي زمن الحضارة الفرعونية والقرون الميلادية الاولى اiban الحضارات اليونانية والرومانية والاسلامية. وقد استمرت بعض هذه المدن في الوجود حتى المرحلة المعاصرة من تاريخ الاقطار العربية⁽²⁾.

وقد ابتدأ تطور المدن ونموها بأحجامها المختلفة بصورة فعلية في اواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر. ففي عام 1800 قدر بأن أقل من 3% من سكان العالم كانوا يعيشون في المناطق الحضرية. ارتفعت هذه النسبة الى 14% في عام 1920⁽³⁾. ويعود سبب هذا التطور والنمو لسكان المدن في تلك المدة الى انتشار آثار الثورة الصناعية وزيادة الانتاج الزراعي والتحسين في شبكة الطرق ووسائل النقل واستتباب الامن والاستقرار السياسي والتطور التقني الذي اتسع نطاقه في الدول المتقدمة والصناعية وامتد تأثيره الى الدول الآخذة بالنمو.

(1) غلاب والجوهري، جغرافية الحضر، مرجع سابق، ص 242.

(2) اسحق القطب، اتجاهات التحضر في الوطن العربي، ج 1، مرجع سابق، ص 9.

(3) اسحق القطب، "نحو استراتيجية للتحضر في البلاد العربية"، النشرة السكانية، الاكوا، بغداد، عدد 24، حزيران 1984، ص 22.

واصبحت اوربا منذ القرن التاسع عشر من اكبر مراكز التحضر في العالم، وقدرت نسبة التحضر في الاقاليم المتقدمة بحوالي 17% في سنة 1800، اصبحت 40% سنة 1925⁽¹⁾.

وعموماً يمكن القول بأن ظاهرة التحضر شاعت وانتشرت في القرن العشرين، وكانت المملكة المتحدة من اولى البلدان التي خاضت تجربة التحضر حيث انتقل الكثير من السكان الى المدن الكبرى والصغرى في مستهل هذا القرن نتيجة لازدهار العصر الصناعي، وحذت بلدان اخرى من اوربا وامريكا الشمالية حذوها مع تحولها الى بلدان صناعية⁽²⁾.

ومنذ الخمسينيات من هذا القرن أخذت عملية التحضر تكتسب زخماً جديداً في البلدان النامية حيث تحول وزن سكان الحضر والريف بسرعة لصالح تلك البلدان. ولا يرجع السبب الى ارتفاع درجة التحضر في هذه الدول، بل على العكس، فدرجة التحضر تتقارب الى حد كبير مع الدول المتقدمة عندما كانت هذه الدول تمر بمراحل الانتقال السكاني والاقتصادي المختلفة. فالسبب في ذلك التركيز الحضري هو معدل النمو الحضري نفسه ودرجة تركزه. ويرجع جزء من السبب الى ارتفاع معدلات النمو الطبيعي في كل من المناطق الحضرية والريفية على السواء. واذا أضيف الى تلك المعدلات، معدلات الهجرة من الريف الى الحضر ومعدلات الخصوبة المرتفعة التي يتميز بها أولئك القادمون من الريف فان النمو السريع الذي تشهده المدن الكبرى في الدول النامية لا يكون أمراً مستغرباً بل حتمياً.

وبالرغم من أن معظم المدن في الدول النامية تنمو بمعدلات تتراوح بين 4-6% سنوياً، الا ان بعض المدن وخاصة في افريقيا تتراوح معدلات نموها بين 10-12% وهو ما يؤدي الى مضاعفة سكان هذه المدن كل 6 أو 7 سنوات⁽³⁾. وقد استمرت نسبة السكان الحضر الى اجمالي سكان العالم في الزيادة ولم تتوقف حيث بلغت في عام 1950 نحو 29%، ازدادت الى 33% في عام 1960 وهي في الدول المتقدمة تزيد بمقدار مرتين ونصف المرة عن الدول النامية كما يتضح من الجدول رقم (40).

جدول رقم (40)

تطور سكان العالم ونسبة الحضر في الدول المتقدمة والنامية بين

(1) غلاب والجوهري، جغرافية الحضر، مرجع سابق، ص 244.

(2) Habitat, OP. Cit., P. 5

(3) احمد سيف النصر، ومحمد عطية، "الهجرة الى الحضر ومن الحضر في مصر: دراسة تحليلية لبيانات محل الميلاد في تعداد 1976"، النشرة السكانية، بغداد، العدد 26، حزيران 1985، ص 13.

عامي 1920 و 1960

1960	1940	1920	الاقليم
2990	2295	1860	اجمالي (مليون نسمة)
33.1	24.8	19.3	الحضر (%)
58.4	47.9	39.6	الدول المتقدمة الحضر (%)
22.9	14	9.5	الدول النامية الحضر (%)

المصدر: القطب، "نحو استراتيجية للتحضر في البلاد العربية"، النشرة السكانية، 1984/24، جدول (1)، ص23.

أما تطور المدن بحسب أحجامها فإن البيانات تشير إلى أن 1.7% من سكان العالم سنة 1800 (والبالغ عددهم 900 مليون نسمة) كانوا يعيشون في مدن يبلغ عدد سكانها 100000 نسمة فأكثر و 2.4% عاشوا في مدن يبلغ عدد سكانها 20000 نسمة فأكثر. بينما بلغت نسبة السكان في المدن التي بلغ حجمها 5000 نسمة فأكثر حوالي 3%. وخلال مدة مئة وخمسين عاماً زادت نسبة السكان الحضر من مجموع سكان العالم كما هو موضح في الجدول أدناه (رقم 41):

جدول رقم (41)

السكان في العالم ونسبة السكان الحضر بحسب السنوات

وحجم المدن المختلفة

السنة	سكان العالم (مليون نسمة)	سكان المدن 20000 نسمة فأكثر (مليون)	نسبة مئوية (%)	سكان المدن 100000 نسمة فأكثر (مليون)	نسبة مئوية (%)	سكان المدن 100000-20000	
						مليون نسمة	نسبة مئوية
1800	906	21.7	2.4	15.6	1.7	6.1	0.7
1850	1171	50.4	4.3	27.5	2.3	22.9	2.0
1900	1608	147.9	9.2	88.6	5.5	59.3	3.7
1950	2400	502.2	20.9	313.7	13.1	188.5	7.8
1960	2962	803.2	27.2	590.0	19.1	213.1	7.2

المصدر: اسحق القطب، اتجاهات التحضر في الوطن العربي، ج1، 1978، جدول (1)، ص10، حيدر كمونة، معالجات تخطيطية لظاهرة التحضر، الموسوعة الصغيرة، (رقم10)، بغداد، 1978، جدول (2) ص8.

يتضح من الجدول أن سكان العالم قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات خلال المدة ما بين عامي 1800 و 1960، وأن سكان الحضر الذين يعيشون في مدن تعدادها 20000 نسمة فأكثر قد تضاعفوا 37 مرة، بينما تضاعف عدد السكان في مدن يتراوح تعدادها بين 20000 و 100000 نسمة حوالي 35 مرة خلال المدة

نفسها. في حين تضاعف سكان المدن 100000 نسمة فاكثرت نحو 39 مرة في المدة ذاتها.

وأشارت بعض الدراسات الى وجود (900) مدينة يزيد سكان كل منها على 100000 نسمة سنة 1900، ازداد عددها في مدة السبعينيات من القرن العشرين الى اكثر من ألفي مدينة يعيش فيها حوالي ثلثي سكان المدن. ويزداد عدد المدن التي يزيد عدد سكان كل منها على (المليون) بمعدلات سريعة. فاذا كان عددها عام 1920 (24) مدينة، اصبح عددها في اواسط مدة السبعينيات نحو 130 مدينة. كما لم يزد عدد المدن التي يصل سكان كل منها 5 ملايين نسمة فاكثرت عن مدينتين عام 1920، الا ان عددها قد ارتفع الى 11 مدينة عام 1960⁽¹⁾.

مما تقدم يعني ان الزيادة في سكان المدن متواصلة وليس هناك أي دليل على ان الزيادة في سكان العالم في المناطق الحضرية آخذة في التناقص، خاصة وان مجتمعات المدن تتوافر فيها الخدمات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتربوية والدينية وتمثل مصدر جذب للسكان الريفيين المحليين أو الوافدين من الخارج.

وينطبق ذلك أيضاً على مدن الشرق الاوسط مثل مدن مصر والاردن ولبنان والسعودية والى حد ما تونس وتركيا حيث لم يبق في هذه الاقطار من دون زرع سوى قدر ضئيل من الاراضي الصالحة للزراعة، ويحتاج كل توسع في الزراعة الى اعمال ري باهضة التكاليف. والنتيجة ان العرض المتزايد لقوة العمل الزراعية الذي لا يجد فرصة عمل في القرى، يدفع أوتوماتيكياً الى المدن. بالاضافة الى ذلك فان نسبة كبيرة من عائدات النفط تنفق في المدن، ويوفر ذلك جاذبية اضافية للقرويين المتعطلين وانصاف المتعطلين.

وبسبب ما تقدم تكون ما يسمى بـ "ظاهرة الاقطاب النامية" **Growth Poles** التي تشير الى تركيز النشاط الاقتصادي في تجمعات مركزية، تعد من اهم المدن في هذه الدول. فمدينة بغداد تضم اكثر من ربع سكان العراق، ومثل ذلك يقال عن مدينة عمان بالاردن. وتضم بيروت وضواحيها حوالي ثلث سكان لبنان. ان هذا التيار البشري المتدفق أدى الى تركيز عشوائى لطارقي أبواب المدن في مناطق كانت تقتصر الى التخطيط أصلاً ولم تكن لديها توقعات لهذا السيل من البشر، فقامت الاكواخ ونحوها من المساكن الفقيرة في مراكز المدن وعلى أطرافها وبشكل يتنامى باطراد مع ضعف التشخيص وقدرة العلاج⁽²⁾.

أما توزيع المدن بحسب احجامها، في العالم واقليمه الكبرى سنة 1975، فيظهرها الجدول رقم (42):

(1) حيدر كمونة، معالجات تخطيطية لظاهرة التحول الحضري، الموسوعة الصغيرة (رقم

10)، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، بغداد، 1978، ص 4.

(2) المرجع نفسه، ص 7-9.

جدول رقم (42)
توزيع المدن في العالم بحسب حجمها في الاقاليم المختلفة
عام 1975 (بالآلاف)

حجم المدن الاقاليم	4000 فاكثر	اقل من 4000	اقل من 3000	اقل من 1000	اقل من 500	اقل من 250	اجمالي
العالم	20	31	74	143	288	782	1338
الدول المتقدمة	10	19	40	88	159	476	792
الدول النامية	10	12	34	55	129	306	546
افريقيا	1	-	3	6	20	53	83
امريكا الجنوبية	4	-	8	12	20	66	110
امريكا الشمالية	3	6	9	24	35	96	173
شرق اسيا	5	6	17	23	48	102	201
جنوب اسيا	2	6	9	15	50	134	216
اوربا	4	10	22	37	73	203	349
اوقيانوسيا	-	2	-	3	2	7	14
روسيا	1	1	6	23	40	121	192

المصدر: U.N., World Population Trends and Policies, Vol.: I, 1980.

يوضح الجدول المتقدم ان الفروق بين الدول النامية والمتقدمة في عدد المدن ذات الاحجام المختلفة تزداد كلما قل الحجم حيث يزيد عدد المدن ذات الاحجام المتوسطة والصغيرة في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية.

أما توزيع المدن المتروبوليتانية الكبيرة ذات الأربعة ملايين نسمة فاكثراً فإن عدداً منها موجود في دول شرقي آسيا. وفي المرتبة الثانية يتعادل عددها في امريكا اللاتينية واوربا، وتأتي امريكا الشمالية في المرتبة الثالثة. أما المدن التي يتراوح عدد سكانها ما بين 2 الى اقل من 4 ملايين نسمة، فإن اوربا تحتل مركز الصدارة في تواجدها، حيث تضم ثلث مدن العالم التي في مثل هذا الحجم، وتتوزع نسبة الثلثين الباقية على اقاليم امريكا الشمالية وشرقي وجنوبي اسيا⁽¹⁾.

واذا قارنا بين الاقاليم بالنسبة للمدن المليونية (مليون نسمة فاكثراً) التي بلغ عددها 125 مدينة (9% من اجمالي المدن في العالم) نجد زيادة في عدد تلك المدن في الدول المتقدمة (69 مدينة) عن الدول النامية (56 مدينة) بفارق 13

(1) اسحق القطب، نحو استراتيجية للتحضر، مرجع سابق، ص 25.

مدينة. ان ترتيب الاقاليم بحسب نسبة المدن المليونية هو: اوربا (29%)، شرقي آسيا (22.4%)، جنوب آسيا (13.6%)، امريكا الشمالية (14.4%)، امريكا اللاتينية (9.6%)، روسيا (6.4%)، تليها افريقيا ثم اوقيانوسيا.

وهنا لابد من الاشارة الى ان المدن العربية المائة الفية هو 109 مدن سنة 1991 بضمنها 14 مدينة مليونية. وغالبية تلك المدن مدن صغيرة، حيث تصل نسبة المدن التي يتراوح عدد سكانها ما بين 100 و 250 ألف نسمة الى 44% من اجمالي المدن العربية المئة الفية.

واذا نظرنا الى توزيع المدن ذات الاحجام المختلفة بين اقاليم العالم نجد ان الدول المتقدمة تضم حوالي ثلثي المدن (59%) بينما تضم الدول النامية 41% فقط. ويرجع السبب في ذلك الى زيادة في عدد المدن الصغيرة (نصف مليون فأقل) في الدول المتقدمة. وتحل الدول الاوربية المرتبة الاولى في عدد المدن (26%)، تليها دول جنوب آسيا (16%) ثم دول شرقي آسيا (15%) تليها روسيا (14%) ثم امريكا الشمالية (13%) وبعدها امريكا اللاتينية (8%) واخيراً افريقيا واوقيانوسيا. وتصل نسبة المدن في الاقطار العربية الى 5.2% من اجمالي المدن ذات الاحجام المتفاوتة في دول العالم.

وتشير البيانات الخاصة بالارقام المطلقة للسكان الحضر في العالم الى أن عددهم بلغ (700) مليون نسمة سنة 1950، ثم تضاعف الرقم بعد عشرين عاماً⁽¹⁾. وتزايد العدد في عام 1990 ثلاثة أمثال ما كان عليه في عام 1950 إذ أصبح 202 بليون نسمة⁽²⁾.

وتوقع اعلان مكسيكو في المؤتمر المنعقد خلال المدة 6-14 آب 1984 أن يصل سكان العالم الذين يعيشون في مدن ضخمة في نهاية القرن العشرين الى نحو ثلاثة بلايين نسمة⁽³⁾. مما يعني ان العالم يتوقع أن يمر نتيجة لعملية النمو الحضري بتغيرات جذرية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لهذا أوصى الاعلان المذكور ان تشكل استراتيجيات التنمية الحضرية والريفية المتكاملة جزءاً أساسياً من السياسات السكانية.

(1) Fathi Abu – Aianah, "Urbanization in the Middle East in World Perspective, "Population and Development of the Middle East by ECWA, 1982, P. 283.

(2) Habitat, OP. Cit., P. I.

(3) النشرة السكانية، الاكوا، بغداد، العدد 26، حزيران 1985، ص 9.

وتوقعت الدراسات الى ارتفاع عدد السكان الحضر الى نحو 5.1 بليون نسمة عام 2025، أي بتضاعف قدره سبع مرات خلال 75 عاماً. في حين يتوقع أن يتضاعف سكان الريف مرتين فقط، من 1.8 الى 3.3 بليون نسمة⁽¹⁾. أما الاقاليم الأقل تطوراً فيتوقع زيادة العدد المطلق لقاطني الحضر نحو 14 مرة خلال المدة 1950-2025، من أقل من 300 مليون الى أكثر من 4 بلايين نسمة خلال المدة المذكورة. في حين يتوقع مضاعفة سكان الريف مرتين فقط، من 1.4 الى 3.1 بليون نسمة مقابل 4 مرات للزيادة في اجمالي سكان الاقاليم الأقل تطوراً خلال الـ 75 عاماً، من 1.8 الى 1.7 بليون نسمة⁽²⁾. ويوضح الجدول رقم (43) الى أن مستوى التحضر في الاقاليم الأكثر تطوراً بلغ في عام 1985 نحو 72% مقابل 32% في الاقاليم الأقل تطوراً. ويتوقع ارتفاع النسبة في المناطق الأكثر تطوراً الى 79% في عام 2025، مقابل 57% في الاقاليم الأقل تطوراً.

جدول رقم (43)

نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية في اقاليم العالم الرئيسية

2025	2000	1985	1975	الاقليم
60.5	46.7	41.2	38.5	العالم
79.0	74.8	71.5	68.8	الاقاليم الأكثر تطوراً
56.9	39.5	31.5	21.3	الاقاليم الأقل تطوراً
57.8	41.3	31.1	25.3	افريقيا
84.8	77.2	69.2	61.4	امريكا اللاتينية
77.9	75	74.1	73.8	امريكا الشمالية
53.0	35	28.1	25.3	اسيا
82.2	76	71.7	68.8	اوربا
75.2	71	71.1	71.8	اوقيانوسيا
74.1	70.7	65.6	60.0	روسيا

المصدر: U.N., *Prospects of World Urbanization 1988*, Table (1), P.5.

أما نسبة السكان الحضر من اجمالي سكان العالم وكما يشير الجدول المنوه عنه فقد بلغت في عام 1985 نحو 41%. وتوقعت بعض الدراسات ارتفاع تلك النسبة في اواخر القرن العشرين الى 47%⁽³⁾، وإلى 49%⁽⁴⁾، أو 50%⁽¹⁾.

(1) U. N., *Prospects of World Urbanization 1988*, P. 4.

(2) Ibid., P. 6.

(3) Ibid., P. 4.

(4) Habitat, OP. Cit., P. 2.

بحلول عام 2000، والى 61% في عام 2025⁽²⁾. وسيعيش 4 من كل 5 أشخاص من هؤلاء في البلدان النامية⁽³⁾. تلك البلدان التي تعاني مدنها من قصور واضح في مؤسساتها وتنظيماتها وتشريعاتها وإدارة مدنها عن مواجهة التحديات المتعاظمة في كمها ونوعها لمدة قد تصل إلى ربع قرن، ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة لذلك.

وإذا أراد العالم النامي، لمجرد دوام الظروف الحالية وإن كانت غير مناسبة، عليه أن يزيد بنسبة 65% من قدرته في إنتاج وإدارة الهيكل الأساسي للمدن والخدمات والسكن⁽⁴⁾.

والمتتبع لقضايا التحضر في العالم النامي يعرف أن إدارات المدن فيه لا تملك سوى القليل من السلطة والموارد والكوادر المدربة لتزويد السكان المتزايدين بسرعة فيها بالأرض والخدمات والمستلزمات الضرورية لحياة إنسانية لائقة كالمياه النظيفة والمؤسسات الصحية والمدارس والنقل والمواصلات. كذلك تواجه الكثير من المدن في البلدان الصناعية مشاكل تدهور الهيكل الأساسي وتدهور البيئة وتدني الحياة داخل المدن وانهيار الأحياء. ولكن ما تملكه معظم البلدان الصناعية من وسائل وموارد لمعالجة هذا التدهور يجعل المسألة في نهاية المطاف مسألة خيار سياسي واجتماعي. ولكن البلدان النامية ليست في هذا الموقف نفسه إذ أنها تواجه أزمة كبرى في المدن⁽⁵⁾.

وخلاصة القول: تميل نسبة السكان الحضر عادةً إلى الارتفاع في الدول التي تسير في مضمار التصنيع ويمارس سكانها أعمال التجارة والخدمات، بينما تنخفض النسبة في المناطق التي ما يزال أغلبية سكانها يمارسون العمل الزراعي. وتبعاً لذلك نجد المدن مزدهرة في غربي أوروبا، ومتخلفة في الدول الحديثة الاستقلال لاسيما في إفريقيا. في حين نجدها في مرحلة وسطى في شرق أوروبا وبلدان البحر المتوسط.

مما يشير إلى انخفاض نسبة السكان الحضر في قارتي إفريقيا وآسيا لأن القارتين تضمان شعوباً زراعية ورعوية تقليدية قديمة تعج بقراها الريفية. بينما ترتفع النسبة المذكورة في القارة الأوروبية وأمريكا الشمالية لأنها اتجهت نحو التصنيع ومضمار الحضارة منذ أزمنة بعيدة.

(1) اسحق القطب، نحو استراتيجية للتحضر، مرجع سابق، ص 22.

(2) U. N., Prospects, 1988, OP. Cit., P. 4.

(3) Habitat, OP. Cit., P. 2.

(4) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989، مرجع سابق، ص 47-48.

(5) المرجع نفسه، ص 48.

المبحث الثالث:

اتجاهات نمو السكان الحضر (*)

يشير معدل التحضر، وهو معدل النسبة المئوية للسكان الحضر أو معدل مستوى التحضر، بأن السكان الحضر يزدادون بدرجة أسرع من مجموع السكان. ويبلغ معدل التحضر في الاقاليم الأقل تطوراً 1.4% خلال مدة السبعينيات و 1.5% خلال مدة الثمانينيات من القرن العشرين. ويتوقع ان تصل ذروته الى 1.7% خلال المدة 2000-2005. وفي الاقاليم الأقل تطوراً يزداد السكان الحضر بسرعة كبيرة بحيث يبلغ معدل نموهم خلال المدة 1975-1980 3.6% سنوياً)، ويتوقع ان تستمر الزيادة حتى نهاية القرن. أما معدل التحضر في الأقاليم الأكثر تطوراً فقد بقي في مستواه المنخفض (0.3% سنوياً) خلال المدتين 1980-1985 و

خريطة صفحة 677

شكل (30) التحضر والمدن في العالم

1985-1990. وتشير التوقعات بأن معدل التحضر في هذه الأقاليم سيبقى منخفضاً حتى عام 2025. ومعدل نمو السكان الحضر سيكون منخفضاً أيضاً ويقل عن 1% سنوياً. وينجم هذا الانخفاض للسكان الحضر ليس فقط من انخفاض معدل التحضر بل أيضاً من انخفاض معدلات نمو اجمالي السكان في هذه الاقاليم.

وتشير توقعات معدل التحضر في اقاليم افريقيا وجنوب آسيا إلى تزايد مع تضخم هذه الزيادة التي يتوقع أن يصل متوسطها إلى 40% خلال المدة 1990-2020. وخلال المدة نفسها فان نسبة السكان الحضر في امريكا اللاتينية وشرق آسيا يتوقع زيادتها إلى 20% وتنخفض في امريكا الشمالية واوربا وروسيا واوقيانوسيا الى أقل من 15% لكل عقد.

(*) ملخص عن:

U. N., *Prospects of World Urbanization 1988*, OP. Cit., PP. 6-25.

مستويات واتجاهات التحضر على المستوى القطري:

تشير البيانات المنشورة عن أعلى المستويات لـ (22 قطراً) وأدناها لـ (22 قطراً) غيرها، عن التحضر عام 1985، أن المجموعة الأولى يزيد مستوى تحضرها عن 80%، والمجموعة الثانية 20% فأقل. وتوجد أعلى مستويات التحضر في دول المدن مثل سنغافورة (100%) ومكاو (99%) وخمسة أقطار أخرى تزيد نسبة التحضر فيها عن 90% هي بلجيكا (96%) والكويت (94%) وهونك كونك (92%) والمملكة المتحدة (92%) وفلسطين المحتلة (90%) وتقع سبعة أقطار منها في آسيا و 9 في أوروبا و 4 في أمريكا اللاتينية وقطران في أوقيانوسيا.

أما المجموعة التي تقل فيها نسبة التحضر عن 20% فإن سبعة منها يقل مستوى تحضرها عن 10% وهي بوتان (5%) وبوروندي (6%) ورواندا (6%) وبوركينا فاسو (8%) ونيبال (8%) وانغولا (9%) وعمان (9%). ويقع 12 قطراً من هذه المجموعة في إفريقيا و 9 أقطار في آسيا وقطراً واحداً في أوقيانوسيا.

ومن خلال عرض الأقطار العالية التحضر (معدل تحضرها 3% فأكثر) والأقطار المنخفضة التحضر (0.3% فأقل) عام 1980-1985 يلاحظ وجود 23 قطراً من المجموعة الأولى وهي: موزمبيق وتنزانيا حيث يبلغ معدل تحضرها 3% سنوياً. وكل من بوروندي، سويسلاندا، اليمن، تشاد، موريتانيا لها معدلات تحضر بين 5% و 8% سنوياً. ويقع من هذه المجموعة 18 قطراً في إفريقيا و 5 أقطار في آسيا.

وخلال المدة نفسها (1980-1985) يلاحظ أن 25 قطراً لها معدلات تحضر تصل إلى 0.3%، وتقع عشرة أقطار منها في أوروبا و 9 في آسيا وقطران في أمريكا الشمالية، ومثلها في أوقيانوسيا وقطر واحد في كل من أمريكا اللاتينية وإفريقيا. أما معدلات التحضر البالغة صفر أو بالسالب فقد تمثلت في كل من: الإمارات وموريشيوس وسيريلانكا ومنغوليا وأستراليا وسنغافورا ومينامار (بورما) وهولندا.

أنماط نمو السكان الحضر:

توجد أربعة أنماط تختلف تبعاً إلى مستوى التحضر (النسبة المئوية للحضر) ومعدل التحضر:

1. أقاليم لها مستوى تحضر عالٍ وببطء في معدل نمو الحضر: تشغل هذه المجموعة ثلثي المناطق المتحضرة ولها معدل نمو لسكان الحضر أقل من 1% سنوياً. وكمثل لهذه الأقاليم: أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا – نيوزيلندا. وتشير الاسقاطات بأن معدل التحضر في هذه الأقاليم سوف يستمر

في التقهقر أو الانخفاض عن مستوى التيار، وهو عادةً أقل من 0.50% سنوياً. ومعدل نمو مجموع السكان منخفض في هذه الاقاليم ويتجه نحو الانخفاض ومعدل نمو السكان الحضر يبدو منخفضاً جداً.

2. اقاليم لها مستوى تحضر عالٍ واعتدال في معدل نمو الحضر: ان الاقليم الرئيس في هذه المجموعة هو امريكا اللاتينية (مناطق البحر الكاريبي وامريكا الوسطى وامريكا الجنوبية). وتشمل أيضاً ثلثي مناطق التحضر ولكن معدل نمو السكان الحضر يبقى في مستوى 3% سنوياً. ويتوقع أن يستمر معدل التحضر في التقهقر. اما معدل نمو مجموع السكان فانه يبقى عالي الاعتدال (في مستوى 2% سنوياً في 1980-1985)، ومعدل نمو السكان الحضر يبقى عالي الاعتدال أيضاً مع ميله الى التقهقر مستقبلاً.

3. اقليم له مستوى معتدل في التحضر ومعدل نمو سريع للسكان الحضر: يتمثل الاقليم في غرب آسيا حيث يتميز بمستوى معتدل في التحضر (55%) ولكن ما زال السكان الحضر لهم معدل نمو سريع (4% سنوياً). ويتوقع حدوث انحدار في معدل نمو السكان الحضر ولكنه يبقى أعلى من 3.5% حتى نهاية القرن العشرين.

4. اقاليم ذات مستوى تحضر منخفض ونمو سريع للسكان الحضر: تضم هذه الاقاليم أقل من 1/3 السكان يعيشون في المناطق الحضرية حيث يبلغ معدل نمو السكان الحضر نحو 4% او اكثر سنوياً متمثلةً بأقاليم افريقيا الخمسة مضافاً اليها جنوب شرق اسيا وجنوب اسيا وميلانيزيا. ويعود سبب النمو السريع للسكان الحضر الى التأثير المشترك لسرعة نمو اجمالي السكان والمعدلات المرتفعة للتحضر.

ان الاقطار الافريقية التي تتميز بمعدلات نمو عالية للسكان الحضر، يتوقع ان تبقى مرتفعة حتى نهاية القرن، وميلها فيما بعد للانخفاض ببطء لكل من نمو مجموع السكان ومعدل التحضر. وان شرق افريقيا ووسطها وغربها لها أعلى المعدلات لنمو الحضر في الماضي الحديث. ووصلت افريقيا الشرقية الى معدل يزيد على 7% سنوياً خلال المدة 1975-1980. ومعدل نمو الحضر المرتفع هذا هو نتيجة لتأثير ارتفاع معدل نمو السكان ومعدل التحضر العالي حيث يتوقع ان ينحدر معدل نمو الحضر الى اقل من 6% سنوياً في شرق افريقيا بعد سنة 2000، والى 4.5% في سنة 2020-2025. وحتى ذلك الوقت فان شرق افريقيا يتوقع له معدل نمو عالٍ للحضر مع ملاحظة النمط نفسه ولكن بمستوى أقل من غرب افريقيا ووسطها.

ويصل معدل التحضر في جنوب اسيا الى 10.8% في 1985-1990، يتوقع ارتفاعه الى 1.9% في 2005-2010 وانخفاضه الى 1.7% في 2020-2025.

وفي غرب آسيا سيشهد معدل نمو التحضر انخفاضاً أكثر في المستوى من جنوب وجنوب شرقي آسيا لتوقع وصول مستوى التحضر في غرب آسيا بمستوى أعلى. وفي مالينيزيا ومايكرونيزيا وبلونيزيا فان معدل نمو الحضر يسير نحو الانخفاض أيضاً بالرغم من أن معدل النمو ما زال عالياً في ميلانيزيا (4.1% سنوياً خلال المدة 1980-1985).

نمو التجمعات الحضرية الضخمة:

بلغ عدد المدن ذات المليون نسمة سنة 1950 نحو 76 مدينة غالبيتها توجد في اوربا وأمريكا الشمالية. ومن المرجح ان يزداد عددها عام 2000 الى 440 مدينة. ويقع نصف هذا العدد في جنوب آسيا وشرقها. ويتوقع ان يعيش نصف مجموع السكان الحضر في العالم في المدن ذات المليون نسمة بحلول عام 2025⁽¹⁾.

في الخمسينيات كان الشرق الاوسط يضم اربعاً من المدن المليونية المذكورة وكانت 14% من اكبر مدن العالم الثالث تقع في هذه المنطقة⁽²⁾. وفيما يأتي شكل يبين العلاقة بين مساحة منطقة الشرق الاوسط (8.7 مليون كم²) والنسبة المئوية للحضر عام 1975⁽³⁾. (انظر الشكل رقم 31).

اما التجمعات الحضرية الضخمة في العالم والتي يبلغ عدد سكان كل منها 2 مليون فاكتر، فقد كان عددها عام 1970 نحو 62 مدينة، ارتفعت الى 100 مدينة حضرية متجمعة سنة 1985 وبلغ اجمالي سكانها 487 مليون نسمة وهي تمثل 10% من مجموع السكان و 24% من السكان الحضر في العالم⁽⁴⁾. والسمة البارزة خلال هذه المدة هي ظهور مدن هائلة الحجم فحوالي 12% من سكان العالم يعيشون في 141 منطقة مليئة بالمدن الميتروبوليتانية التي تضم كل منها اكثر من مليون نسمة⁽⁵⁾.

(1) U. N., Habitat, OP. Cit., P. 3.

(2) شوكت علي، "الانفجار العمراني في المدن العربية وعواقبه الاقتصادية"، مجلة النفط والتنمية، العدد 3، ك 1، 1977، ص 13.

(3) John Clarke, "Contemporary Urban Growth and Concentration in the Middle East," in Pop. And Development in the Middle East by U. N., ECWA, Beirut, 1982, P. 309.

(4) U. N., Prospects & World Urbanization 1988, OP. Cit., P. 18.

(5) محمد محمد الزلبناني، علم الاجتماع الحضري، محاضرات مسحوبة بالرونيتو القيت على طلبة قسم الفلسفة والاجتماع بكلية آداب جامعة صنعاء 1978/ 1979، ص 29.

ومن بين المدن المئة الضخمة المذكورة فإن 40 مدينة منها تقع في الاقاليم المتقدمة و60 مدينة في الاقاليم الاقل تقدماً. وتصنف الى 46 مدينة متجمعة تضم بين 2 و2.9 مليون شخص، و24 مدينة بين 3 و4.9 مليون نسمة، و30 مدينة

شكل 31 صفحة 684

المساحة بالآلاف الكيلومترات المربعة

عدد سكان كل منها (5) مليون فاكثراً، من 11 مدينة متجمعة تضم 10 ملايين فاكثراً تقع 4 مدن منها في الاقاليم الاكثر تقدماً و 7 مدن في الاقاليم الاقل تقدماً. وخلال المدة 1970-1985 يلاحظ بان التجمعات الحضرية 2 مليون فاكثراً قد نمت بدرجة أسرع من مجموع سكان العالم. وكان نمو التجمعات الحضرية الضخمة يشير الى انه اسرع في الاقاليم الاقل تطوراً بما يقرب من ثلاثة أمثال الاقاليم الاقل تطوراً (3.3% و 1% سنوياً بالتتابع). وفي كليهما (الاكثر والاقل تطوراً) فان معدلات نمو السكان لهذه التجمعات الحضرية هي اقل من معدلات نمو مجموع السكان الحضر. حيث تبلغ معدلات نمو السكان الحضر 3.6% سنوياً بين 1970-1985 في الاقاليم الاقل تطوراً و 1.2% سنوياً في الاقاليم الاكثر تطوراً.

وبلغة الارقام فان التجمعات الحضرية لـ (2 مليون فاكثراً) سنة 1985 تضم اقل من ربع زيادة مجموع السكان الحضر في العالم خلال الخمسة عشر سنة المذكورة. وعليه فان سكان الحضر في العالم لا يتركزون في اضع التجمعات الحضرية. وليس من شك في أن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بنمو الحضر تصبح اكثر وضوحاً وادارة المدن اكثر صعوبة في مثل تلك المدن. اما خلال الخمسة عشر سنة التالية (1985-2000) فان التجمعات الحضرية (2 مليون فاكثراً) يتوقع ان تنمو ببطء اكثر من المدة التي سبقتها. وعلي أي حال يتوقع ان يستمر معدل نمو سكان هذه التجمعات بحدود 2% سنوياً (2.8% للاقاليم الاقل تقدماً و 0.6% للاقاليم الأكثر تقدماً).

نمو التجمعات الحضرية بحسب فئاتها الحجمية

ان اتجاهات السكان للتجمعات الحضرية الضخمة يمكن تحليلها بحسب فئاتها الحجمية، حيث يلاحظ ازدياد عدد المدن التي يبلغ عدد سكانها أربعة ملايين فاكثراً من 28 الى 41 مدينة في العالم خلال العقد الاخير المنتهي في عام 1984.

وتضاعف تقريباً عددها في البلدان النامية من 15 الى 27 مدينة. ومن المتوقع أن يزداد عدد مثل هذه المدن الى 66 مدينة بحلول عام 2000⁽¹⁾.
 ويبلغ معدل النمو السنوي في التجمعات الحضرية التي يتراوح عدد سكانها بين 4 و7.5 مليون شخص باكثر من 3% سنوياً من حيث المتوسط خلال المدة 1970-1985. في حين تنمو الفئة الحجمية بين 2-4 ملايين شخص بدرجة أسرع من المتوسط السنوي لمعدل نمو السكان وهو 2.2%. اما التجمعات من 7.5 مليون فاكتر فانها تنمو بدرجة أبطأ خلال المدة نفسها. في حين يبلغ معدل نمو السكان من حيث المتوسط بنحو 1.9% سنوياً. وتعد معدلات نمو السكان بين التجمعات الحضرية في الاقاليم الاقل تطوراً اعظم مما هي في الاقاليم الاكثر تطوراً⁽²⁾.

أعظم التجمعات الحضرية في العالم 10 مليون فاكتر:

يضم العالم، بحسب بيانات عام 1985، نحو 11 مدينة يبلغ عدد سكان كل منها 10 ملايين نسمة فاكتر. وفي سنة 2000 يتوقع زيادتها الى 24 مدينة. وبصورة عامة ان التجمعات الحضرية الضخمة في الاقطار الاقل تحضرأ تنمو بسرعة اكبر مما هي في الاقاليم الاكثر تحضرأ. ومن بين هذه التجمعات الحضرية الاقل تحضرأ، حيث تنمو بدرجة اسرع من طوكيو ونيويورك ولندن ولوس انجلس وهي في الاقطار الاكثر تحضرأ.

وهناك 13 مدينة متجمعة لها أقل من 10 ملايين نسمة سنة 1985 ولكن يتوقع ان تصل 10 ملايين سنة 2000 و9 مدن منها (وهي بانكوك والقاهرة ودكا ودلهي وبومبي العظمى وجكارتا وكراجي ومترومانيل وطرهان) تقع في الاقطار ذات المعدل العالي لنمو السكان. وعلى اي حال فان اربع مدن (بيجنك "بكين" وشنغهاي واواكا/ كوب وموسكو) تقع في الاقطار ذات المعدل البطيئ للنمو السكاني.

وفي عام 1985 تتمثل أعظم التجمعات الحضرية الخمسة في العالم في كل من: طوكيو / يوكوهاما (19 مليون نسمة) ومكسيكو ستي (مدينة المكسيك) 16.7 مليون نسمة ونيويورك (15.6 مليون) وساوبولو (15.5 مليون) وشنغهاي (12.1 مليون). وفي عام 2000 يتوقع ان تصبح مدينة المكسيك 24.4 مليون

(1) رافائيل سالاس، "السكان": مؤتمر المكسيك والمستقبل 6 آب (اغسطس 1984)، النشرة السكانية، عدد 25، 1984، ص 8-9.

(2) U. N., *Prospects of World Urbanization 1988*, OP. Cit., P. 22.

نسمة، يتبعها ساوبولو 23.6 مليون ثم طوكيو/ يوكوهاما 21.3 مليون وكلكتا 15.9 مليون وبومبي العظمى 15.4 مليون.

جدول رقم (44)

الحضر والريف واجمالي السكان (بالمليون) والمعدل السنوي للنمو في العالم واقاليمه الكبرى

متوسط المعدل السنوي للنمو (%)				مليون نسمة				مجاميع السكان
-2020 2025	-2000 2005	-85 90	-75 80	2025	2000	1985	1975	
1.0	1.5	1.7	1.8	8466	6251	4835	4079	1. مجموع سكان العالم
1.9	2.5	2.5	2.4	5118	2916	1997	1568	2. سكان الحضر
0.4-	0.5	1.2	1.3	3347	3334	2856	2510	3. سكان الريف
1.0	1.0	0.7	0.7	-	-	-	-	4. معدل التحضر
0.2	0.4	0.5	0.7	8466	1262	1173	1095	1. مجموع الأقاليم الأكثر تطوراً
0.3	0.7	0.8	1.1	5118	944	839	753	2. الحضر
0.4-	0.5-	- 0.3	- 0.2	3347	317	334	341	3. الريف
0.2	0.3	0.3	0.4	-	-	-	-	4. معدل التحضر
1.1	1.8	2.1	2.1	7114	4988	3680	2984	1. مجموع الأقاليم الأقل تطوراً
2.4	3.4	3.6	3.6	4050	1971	1158	815	2. الحضر
0.4-	0.6	1.4	1.5	3063	3016	2522	2169	3. الريف
1.2	1.6	1.5	1.4	-	-	-	-	4. معدل التحضر
1.9	2.9	3	3	1580	872	557	415	1. مجموع سكان افريقيا
3	4.5	5.2	5.1	913	360	173	105	2. سكان الحضر
0.4	1.7	2	2.2	667	511	383	310	3. سكان الريف
1.1	1.6	2.1	2.0	-	-	-	-	4. معدل التحضر
1.1	1.6	2.1	2.3	760	539	403	322	1. مجموع سكان أمريكا اللاتينية
1.4	2.1	3	3.6	644	416	279	198	2. سكان الحضر
0.5-	0.1-	- 0.1	0.1	115	122	124	124	3. سكان الريف
0.3	0.5	0.9	1.3	-	-	-	-	4. معدل التحضر
0.4	0.6	0.8	1.1	332	294	264	238	1. مجموع سكان أمريكا الشمالية

0.5	0.7	0.9	1.1	259	221	196	176	2. سكان الحضر
0.2-	0.1	0.7	1.0	73	73	68	62	3. سكان الريف
0.2	0.1	0.1	0.0	-	-	-	-	4. معدل التحضر
0.9	1.4	1.9	1.9	4889	3697	2834	2353	1. مجموع سكان آسيا
2.3	3.3	3.2	2.9	2589	1292	796	595	2. سكان الحضر
0.6-	0.4	1.3	1.5	2300	2405	2037	1758	3. سكان الريف
1.4	1.8	1.2	1.0	-	-	-	-	4. معدل التحضر
0.1-	0.1	0.2	0.4	512	508	492	373	1. مجموع سكان أوروبا
0.2	0.5	0.6	0.9	421	386	352	326	2. سكان الحضر
1.2-	1.1-	-	-	90	121	139	147	3. سكان الريف
0.3	0.4	0.4	0.4	-	-	-	-	4. معدل التحضر
0.9	1.2	1.5	1.5	39	30	25	21	1. مجموع سكان أوقيانوسيا
1.2	1.3	1.4	1.4	29	21	18	15	سكان الحضر
0.1-	0.9	1.6	1.7	10	9	7	6	2. سكان الريف
0.3	0.1	-	-	-	-	-	-	3. معدل التحضر
0.5	0.6	0.8	0.8	351	307	276	254	1. مجموع سكان روسيا
0.6	1.0	1.4	1.8	260	217	181	152	2. سكان الحضر
0.2	0.3-	-	-	91	90	95	101	سكان الريف
0.1	0.3	0.4	0.8	-	-	-	-	3. معدل التحضر

المصدر: U.N., Prospects of World Urbanization 1988, Tables: 2&3,

PP. 7-11.

المبحث الرابع: تفسير عملية التحضر

لقد شُخص (لمبارد) ثلاثة تفسيرات للتحضر:

أ- سلوكي

ب- اقتصادي

ج- ديموغرافي (1).

وهناك اتجاهات نظرية أخرى للتفسير، إلا أنه يمكن اجمال تلك الاتجاهات بالآتي:

1. ديموغرافي:

يفسر "كينكلي ديفز" Kingsly Davis النمو الحضري، ضمن الإطار الديموغرافي على أنه ناجم من الزيادة الطبيعية المتواصلة للسكان والتي أسفرت عن زيادة حجم المدن. وبسبب استمرار ارتفاع معدلات المواليد والانخفاض التدريجي للوفيات، وكذلك بسبب الحركة السكانية من الريف والبادية إلى المدن الممتدة إلى الأطراف لتضم الأرياف المجاورة إليها لتصبح ضمن الإطار الحضري. بالإضافة إلى الهجرة الدولية إلى مناطق الجذب وفرص العمل والدخل العالي، كما يحدث في مدن الخليج العربي والجزيرة العربية. ويعود الدافع الرئيس للهجرة إلى عوامل التحول الاقتصادي من نمط الإنتاج الزراعي إلى نمط آخر (تجاري، صناعي، هامشي) (2).

والتفسير الديموغرافي المنوه عنه يعني وجود نمو سكاني مذهل في سرعته، فقد تضاعف سكان العالم خلال أربعين عاماً حيث ازداد عددهم من 2.5 إلى 5.2 مليار نسمة خلال المدة 1950-1990 حيث يرى النور كل يوم حوالي 230000 مولود، مما يعادل 85 مليون نسمة سنوياً ويعيش 80% منهم في الدول النامية، ومن المحتم أن يتزايد معدل نمو التحضر إزاء هذا الوضع (3).

وقد ساعد النمو السريع لسكان الحضر في القرن العشرين في المناطق المتخلفة اقتصادياً - خصوصاً في أمريكا اللاتينية وآسيا - على ارتفاع معدلات التضخم في العالم ككل. وخلال هذا القرن كانت المناطق المتقدمة اقتصادياً قد وصلت مرحلة قريبة من التشبع الحضاري بينما المناطق المتخلفة اقتصادياً لا تزال تعاني من تدفق البشر من المناطق الريفية إلى المدن (4).

وتزداد مشكلة تضخم المدن تعقيداً لأن الخدمات والمصالح تتركز في المدن الكبرى، وإن المدن نفسها لم تخطط لاستقبال مثل هذه الأعداد الهائلة. فالقاهرة

(1) E. E. Lampard, *Historical Aspects*, OP. Cit., PP. 519-520.

(2) اسحق القطب، *خصائص النمو الحضري في دول الخليج العربي*، مرجع سابق، ص 39-40.

M. P. Hauser, *the Study & Urbanization*, P. 105.

(3) U. N., *Habitat*, OP. Cit., P. 5.

(4) حيدر عبد الرزاق كمونة، *سياسات التحضر في الوطن العربي*، دائرة الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، ط 1، بغداد، 1990، ص 14.

الكبرى على سبيل المثال خططت لاستيعاب أقل من مليون نسمة، وهي الآن تنن تحت ضغط ما يقرب من عشرة ملايين، ويتوقع ان يزداد عدد سكانها الى (20) مليون في عام 2000⁽¹⁾.

والتحضر وإن كان له حسنات وإيجابيات كالنتمية الاقتصادية وتأمين العمالة، الا انه يواجه مشاكل متعددة من بينها البطالة حيث تتطلب وظائف جديدة وهي غير متوفرة، وكذلك تفشي الأمراض والأوبئة في الأحياء الشعبية والفقيرة.

2. اقتصادي:

فقد بينت النظريات في تحليلها لعملية التحضر، اتجاهين أساسيين، يشير أحدهما إلى التغيرات التي طرأت في البناء الوظيفي حيث انتقلت أعداد ضخمة من القوى العاملة من العمل في الزراعة والفلاحة الى العمل في الصناعة والخدمات، ويشير الثاني إلى اتساع عملية التحضر من خلال الحركة السكانية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية⁽²⁾.

ويساعد التسريع في معدل النمو الاقتصادي، بشكل بارز، على التحول نحو الحياة الحضرية إذ يعمل على جذب السكان نحو مراكز التصنيع والإنتاج ، وذلك للمساهمة في تعزيز الاقتصاديات الحضرية. فقد حصل تطور المدن في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر بسبب انتشار آثار الثورة الصناعية وزيادة الإنتاج الزراعي والتحسين في شبكة الطرق ووسائل النقل و المواصلات واستتباب الأمن والاستقرار السياسي والتطور التقني الذي اتسع نطاقه في الدول المتقدمة والصناعية وأخذ يغزو الدول الأخرى بالتطور والنمو⁽³⁾.

3. اجتماعي:

تقوم المدينة من خلال مؤسساتها بدور المحرك للتغيرات الاجتماعية على المستويين المحلي والقومي، وهي مركز انتشار للأفكار المستحدثة والتقنية المعاصرة التي تؤثر في تحديث الأوضاع التقليدية السائدة في المجتمع الحضري نفسه والمجتمعات الريفية المحيطة بها. ويؤكد هذا الاتجاه بأن المدينة نظام اجتماعي خاص ومميز يؤثر في تشكيل شخصية مميزة للأشخاص القاطنين فيها⁽⁴⁾.

وقد أشير إلى وجود علاقة بين مدة إقامة الفرد في المدينة ودرجة اكتسابه السمات الحديثة، إذ ان الذين يعيشون في المدينة أكثر تقبلاً لخصائص المجتمع

(1) عبد الرحيم عمران، مرجع سابق، ص 140.

(2) اسحق القطب، خصائص النمو الحضري في دول الخليج، مرجع سابق، ص 40.

(3) حيدر كمونة، سياسات التحضر، مرجع سابق، ص 14.

(4) اسحق القطب، خصائص النمو الحضري، مرجع سابق، ص 40.

المعاصر من الذين يقيمون في الريف، والمهاجرون أقل تقبلاً لتلك الخصائص من سكان المدن الأصليين⁽¹⁾.

4. التهافت على "بريق المدينة"

قد يضطر السكان إلى مغادرة أرضهم "قسراً" عند ارتفاع عدد السكان وانعدام الحيز للمزيد من التوسع. كما ان تدهور أوضاعهم البيئية قد يحدو بالسكان إلى ترك مناطقهم باتجاه المدن. وهذا ما حصل فعلاً في عدد من الأقطار منها الصومال في مدة السبعينيات من القرن العشرين ويجري حالياً في اثيوبيا. بالإضافة إلى ذلك، فالحياة الريفية المتسمة بالاضطهاد والقوانين المتوارثة التي تنص على التفرقة والتمييز، قد تقنع السكان بالرحيل بعيداً عن مناطقهم.

وتعمل المدن بدورها، على جذب النازحين الريفيين، بإتاحة فرص العمل أمامهم لتحقيق مستوى معيشة أفضل أو بتأمين التسهيلات والخدمات. وإلى جانب ذلك، فإن ما تعرف به المدينة من أجواء مغرية وبراقة يصرف هؤلاء عن التفكير بالأرياف التي قدموا منها.

ومن المهم إدراك حقيقة ان عملية التحضر لن تتوقف أو تُبطئ من حركتها مالم يصبح في استطاعة نسبة مئوية كبرى من سكان البلدان النامية العمل والعيش في المدينة. وهذه مرحلة سيتم بلوغها في القرن المقبل. فالبلدان النامية تخوض حالياً مرحلة انتقالية من مراحل تنميتها ستقضي مستقبلاً إلى إيجاد مجموعة سكانية أغلبها من الحضر، وإلى خلق اقتصاد عصري حديث مستند إلى العناصر الحضرية⁽²⁾.

المبحث الخامس سكان الريف

(1) Alex Inkeles and David H. Smith, *Recoming Modern Individual change in six Development Countries*, USA, Harvard University, 1958, P. 234.

(2) U. N., Habitat, OP. Cit., P:6.

بالإمكان تحديد الريف بالمناطق التي يعتمد سكانها على الزراعة وما يتصل بها من أعمال، على ان يؤخذ بالحسبان عدد السكان والنواحي الإدارية التي تحدتت في ضوء طبيعة الاستيطان.

وهناك من يقسم الريف إلى:

1. الريف الزراعي.
2. الريف غير الزراعي.

ويقصد بالريف غير الزراعي تلك التجمعات التي تعيش بعيداً عن الريف الزراعي ولكن تعتمد حياة السكان فيه على ما ينتجه الريف الزراعي. ويتصف المجتمع الريفي بعدة خصائص أبرزها ما يأتي:

1. يمتاز المجتمع الريفي بصغر حجمه إذا ما قورن بالمجتمع الحضري، والقرية في مساحتها وحجم مبانيها أصغر كثيراً من المدينة.
2. سكان الريف أقل عدداً وكثافةً من سكان المدينة، ففي الوقت الذي حدد البعض سكان الريف بـ (2500) نسمة، نجد ان المدن الكبيرة يصل عدد سكانها الي الملايين. ويتصف المستوى المعيشي والثقافي بانخفاضه في الريف مقارنةً بالمدينة.
3. تعد الزراعة المهنة الرئيسة التي يمارسها مجتمع الريف، وهي مهنة مركبة تجمع بين الإنتاج الزراعي والحيواني. وقد تتطلب الزراعة مساهمة غالبية أفراد العائلة بالعمل الزراعي.
4. تمتاز الزراعة بعدم انتظام ساعات العمل فيها، فبينما يعمل بعض الزراع ليلاً ونهاراً في مواسم معينة، نجد مواسم أخرى لا يعمل فيها المزارع إلا ساعات محدودة بحسب طبيعة الإنتاج.
- أما المدينة فيوجد فيها تحديد واضح لأوقات العمل والراحة. ويرتبط بوقت العمل ظاهرة البطالة، وهي في الريف على نوعين: بطالة موسمية ناتجة من عدم انتظام العمل الزراعي، وبطالة خفيفة (مقنعة) سببها وجود أيدي عاملة أكثر من حاجة العمل الزراعي ذاته، مما يؤدي إلى انخفاض الكفاية الإنتاجية. أما البطالة في المدينة فتتسبب من عدم توفر العمل أو انعدامه، وان كانت هناك بطالة موسمية في بعض الصناعات، كمصانع المياه الغازية التي تنشط في موسم الصيف وتقل في موسم الشتاء.
5. تتسبب لدى سكان الريف خبرات عديدة من جراء ممارستهم العمل الزراعي، تتعلق هذه الخبرات بأحوال المناخ وطبيعة التربة وطبيعة النبات والحيوان وهذا ما يفتقر إليه سكان المدن.

وتتميز العلاقات الاجتماعية في الريف بقوتها ومتانة الروابط الموجودة بين الأفراد حيث يتعاونون فيما بينهم ويتبادلون الآلات ويساهمون في الأفراح والأفراح.

ظاهرة الريفية:

الريفية هي كل شئ غير مصنف رسمياً مدنياً، وهذا يعني ان كثيراً من السكان الريفيين هم في الواقع مدنيون في العمل والموقع. ويتضمن السكان الريفيون ثلاثة عوامل وظيفية مميزة: أولية وثانوية وعرضية. فالسكان الاوليون يعتمدون على الأرض أو البحر ويشغلون في الزراعة والغابات والصيد. وقد يضاف لهذه المجموعة أيضاً العاملون في استخراج الأحجار والمعادن. ولكن الكثير من هؤلاء هم سكان مدن. أما السكان الثانويون فيخدمون حاجات السكان الاوليين، مثل أصحاب المتاجر والحرف والموظفين وعمال النقل والمواصلات. والسكان العرضيون هم السكان الريفيون الذين يقطنون الريف باختيارهم ولكنهم لا يعملون في أي من النشاطات الأولية أو الثانوية، فهم يأتون إلى الريف لاتخاذهم منتجاً فصلياً للسكن فقط أو لكونهم من العسكريين، وأهمية هذه المجموعات في تزايد مستمر (1).

وتشير التوقعات إلى الاستمرار في تزايد عدد سكان الريف ومنهم أصحاب الحيازات الصغيرة والاسر الفلاحية المعدمة. ومن دون توافر فرص رزق كافية ستبقى هذه الأسر على فقرها. وفي سبيل علاج مشاكل هؤلاء بذل مجهود كبير من أجل التنمية الريفية المتكاملة. وظهرت التجربة ان الاصلاح الزراعي ضروري، لكنه وحده لا يكفي من دون دعم عبر توزيع العناصر التي تدخل في الإنتاج والخدمات الريفية. ويجب تفضيل أصحاب الحيازات الصغيرة لدى توزيع الموارد الشحيحة والكوادر والقروض. كما يجب توسيع مشاركة الفلاحين الصغار في رسم السياسات الزراعية. وتتطلب التنمية الريفية المتكاملة موارد لاستيعاب الزيادات الكبيرة في سكان الريف العاملين، والتي من المتوقع حدوثها في اغلبية البلدان النامية، وذلك بتوفير فرص عمل غير زراعي ينبغي التشجيع على مزاولته في المناطق الريفية. وينبغي للتنمية الزراعية الناجحة، وازدياد المداخل ان يوفر فرصاً للعمل في النشاطات الخدمية والصناعية الصغيرة إذا كانت مدعومة بسياسات عامة (2).

اتجاهات نمو سكان الريف:

(1) John Clarke, Pop. Geo., OP. Cit., P. 61.

(2) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989، مرجع سابق، ص 211.

في الوقت الذي يميل نمو السكان الحضر الى السرعة فهناك زيادة للعدد المطلق لسكان الريف. وتبقى هذه الزيادة حتى نهاية عام 2010 حينما يصل سكان الريف الى 3.5 بليون نسمة، وبعد سنة 2010 يبدأ سكان الريف بالانخفاض. وفي بعض أقاليم العالم سيبقى معدل نمو سكان الريف مهماً كما في شرق افريقيا وشمالها وغربها وكذلك مالينيزيا. ويتوقع أن ينمو سكان الريف فيها بمعدل يقرب من 2.2% سنوياً. وفي بقية افريقيا وجنوب آسيا وشرقها وجنوبها وغربها يتوقع لمعدل النمو ان يبقى باكثر من 1% (في المستقبل القريب). وفي الاقاليم الاكثر تطوراً بدأ سكان الريف بالانخفاض في السبعينيات من القرن الماضي نتيجةً لبطء الزيادة الطبيعية وبطء معدل التحضر. وتشير الاسقاطات الى استمرار الانخفاض في حجم سكان الريف في الاقاليم الاكثر تطوراً من عام 1985 حتى عام 2025. ويتوقع أن ينمو سكان الريف في استراليا ونيوزيلندا ببطء حتى عام 2020 على الاقل.

ترييف المدن: Ruralization of Cities

من الظواهر المتفشية في بلدان عديدة ومنها المشرق العربي ظاهرة "ترييف المدن". وبهذا الخصوص يمكن النظر الى عملية التمدن بمثابة صراع جدلي بين قوتين: قوة تمدين (تحضير) المدينة للمهاجرين الريفيين وقوة ترييف المهاجرين الريفيين للمدينة. وتحدد هذه العملية الديالكتيكية، في زمن معين، عناصر التركيب العضوي للمدينة. وتميل النتيجة هذه اما لصالح الحضر واما لصالح الريف وذلك بحسب القوى النسبية لكل من الموقعين. وهذه القوى النسبية تحددها عدة عوامل هي (1):

1. الكثافة النسبية في تدفق المهاجرين، أي عدد المهاجرين الذين يدخلون المدينة في زمن معين بالنسبة الى عدد سكان المدينة.
2. درجة تهيئة المهاجرين لحياة المدينة.
3. قدرة المدينة على الامتصاص، أي قدرة البنية الاجتماعية التحتية للمدينة ومؤسساتها على تمدين المهاجرين، مثل الحالة القائمة في معظم البلدان المتقدمة اذا كان:
- أ- تدفق الهجرة خفيفاً
- ب- وان معظم المهاجري يعيشون في مدن صغيرة وقرى تتوفر فيها الخدمات الاجتماعية ووسائل الراحة الاخرى الى حد ما.

(1) رياض طبارة، "السكان والموارد البشرية والتنمية في العالم العربي"، النشرة السكانية (تصدرها الاكوا)، العدد 20، حزيران 1981، ص 21.

ج- وإذا كانت الخدمات التعليمية والصحية والاسكانية متوفرة في المدينة المضيفة فإن تأثير عملية تريف المهاجرين في المدينة لا يكاد محسوساً، كما ان الطبيعة الجدلية لعملية التحضر لا تكاد تكون ملحوظة ايضاً.

وفي الوقت الحاضر هنالك العديد من الاقطار العربية حيث تعمل العناصر الثلاثة المذكورة معاً، ولكن بالطريقة المعاكسة كما يتضح مما يأتي⁽¹⁾:

1. ان كثافة تدفق الهجرة من الريف الى الحضر تؤدي الى معدلات مرتفعة للغاية في الهيمنة الحضرية الناتجة عن الهجرة من الريف الى الحضر ومن الزيادة الطبيعية بين المهاجرين الذين وصلوا حديثاً.
2. ان درجة تهيئة المهاجرين لحياة المدينة متدنية الى حد كبير، وذلك بسبب كون الهجرة من نوع الخطوة (دفعة واحدة) من المناطق الريفية البعيدة الى المدن الكبرى. وهذه نتيجة محتمة لعدم توفر شبكة حضرية لمدن تكون مختلفة الاحجام. وبوجه عام لا يجد المهاجرون الخدمات المناسبة فيما يتعلق بالسكن والمدرسة والصحة. لذلك فانهم يميلون الى التكتل سوية والاستمرار في نمط حياتهم الريفية التي كانوا يعيشونها في ديارهم.

لهذا يمكن القول ان ادارات المدن العربية لم تتمكن من توفير أدنى الاحتياجات والمتطلبات للملايين الفائضة عن حاجتها، أي أنها لم تتمكن من استيعابهم في انشطتها وقطاعاتها المنتجة. ولقد ابرزت احدى الدراسات انه كان في مدينة القاهرة في عام 1970 حوالي 2.5 مليون شخص هم خارج قدرة المدينة وامكاناتها على تقديم أبسط الخدمات لهم. كما ان هناك نحو (750) الف شخص خارج قدرة مدينة بغداد على استيعابهم ومليون شخص في عمان لا تستطيع المدينة تقديم الخدمات الضرورية لهم⁽²⁾.

ونتيجة لذلك لا يستطيع المرء الا ان يلاحظ "التريف" التدريجي الحاصل في العديد من المدن العربية كبيروت والقاهرة ودمشق. مما يعني ان الشخصية الريفية لبعض أجزاء المدن العربية ظاهرة شائعة بسبب كثرة المهاجرين من الريف الى تلك المدن. ففي عام 1957 ذكر ان 37% من سكان مدينة القاهرة مولودون خارجها⁽³⁾. وما بين عامي 1956 و 1957 ذكر ان 57% من المجبيين في مدينة بغداد انهم ولدوا خارج المدينة. و79% من المهاجرين اليها

(1) المرجع نفسه، ص 21.

(2) عبد الاله ابو عياش، التحضر في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 247.

(3) عبد العزيز عبد اللطيف آل الشيخ، "نظريات حول الحضر والتحضر"، في كتاب قراءات في الجغرافيا الاجتماعية التطبيقية، مرجع سابق، ص 199.

جاءوا من ثلاث محافظات زراعية هي ميسان وواسط وديالى⁽¹⁾. وهناك من قدر عدد السكان الريفيين الذين هاجروا الى بغداد بنحو مليون شخص⁽²⁾. وفي ظل هذه الظروف، فإن المهاجرين الذين جاءوا الى المدن الكبرى للانصهار في عملية التنمية ونيل حصتهم من غنائم الانفجار الاقتصادي، اصابوا بنفور وخيبة امل كبرى عندما وجدوا أنفسهم في وسط هذه العملية ولكنهم ما زالوا على هامشها.

كما ان المجتمع الريفي يعاني هو الآخر من مشاكل الهجرة الى المدن تأتي في طليعتها نقص العمالة في الريف، مما قد يؤثر تأثيراً ضاراً في كفاءة العمل الزراعي. كما ان مشكلة هجرة القيادات المتعلمة للمجتمع الريفي يُفقد هذا المجتمع العناصر الأكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

مقاييس الانتشار والتركز لظاهرة الريفية:

هنالك عدة طرق احصائية لتحليل درجة الانتشار والتركز للاستيطان الريفي. ومعظم هذه الطرق اهتمت بشكل رئيس بكثافة المستوطنات أو الاسكان. ويمكن ديمانجون من اقتراح صيغة رياضية لبيان معامل التباعد أو الانتشار بين قرى الوحدات الريفية معتمدةً على عدد سكان المكان الرئيس في كل وحدة ادارية وسكان بقية الوحدة وكما يأتي(3):

$$C = \frac{E \times N}{T}$$

حيث تمثل E عدد سكان القرى و N عدد القرى و T جملة سكان الوحدة الادارية التي تضم تلك القرى. وكلما ازداد الرقم دل على وجود تشتت كبير في توزيع القرى، أي وجود تباعد كبير فيما بينها.

وهناك مقياس آخر يقيس تركيز الريفية يتطلب معرفة ثلاث علاقات: السكان والمساحة، مراكز العمران والمساحة، مراكز العمران والسكان. ويعبر عن علاقة السكان والمساحة بالكثافة، ولها انواع. كما يعبر عن علاقة مراكز العمران والمساحة بمقاييس التباعد Spacing والتشتت Dispersion أو التجمع،

(1) D. G. Phillips, "Rural – To – Urban Migration in Iraq" *Economic Development and Cultural change*. University of Chicago, Vol. VII, No. 4, (July 1959), P. 413.

(2) عبد الاله عياش، التحضر في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 241.

(3) J. Clarke, Pop. Geo. OP. Cit., P. 63

وكذلك يعبر بها عن العلاقة بين السكان ومراكز العمران، حيث تقترح الصيغة الآتية⁽¹⁾:

$$\text{مؤشر تركيز الريفية} = \frac{\text{عدد السكان الريفيين}}{\text{عدد مراكز العمران الريفي}} \times \sqrt{\frac{\text{المساحة الريفية}}{\text{عدد مراكز العمران}}}$$

$$ت = \frac{س}{ع} \times \sqrt{\frac{م}{ع}}$$

ويلاحظ ان هذه الصيغة تتضمن العلاقات الثلاث، فالقسم الأول $\left(\frac{س}{ع}\right)$ يعبر عن تركيز السكان، والعلاقة هنا عكسية. كلما زاد عدد (س) وقل عدد (ع) زاد التركيز. والقسم الثاني $\left(\sqrt{\frac{م}{ع}}\right)$ يعبر عن التباعد بين مراكز العمران. فكلما زاد متوسط التباعد دل ذلك على ان العمران مركز في بقع محدودة من المساحة أي متجمع فيها. وبضرب القسم الاول في القسم الثاني نحصل على رقم يدل على مدى تركيز السكان في العمران وتركز العمران في المساحة معاً، ويكون هذا مؤشراً صادقاً الى حد كبير لمدى تركيز الريفية. ومما يجدر ذكره ان زيادة رقم المؤشر يعني درجة تركيز اكبر اذا ما قورن بمؤشر تركيز اقل في منطقة ما. وعلى هذا فالاستخدام الامثل لهذا المؤشر يتأكد في مقارنة التركيز الريفي بمجموعة من البيانات الريفية المتباينة.

المبحث السادس:

التحضر في الوطن العربي

تتجه نسبة التحضر في الوطن العربي نحو الارتفاع بدرجات سريعة بسبب هجرات السكان المتواصلة من الريف الى المدن واستمرار ارتفاع معدلات المواليد، مقابل انخفاض تدريجي للوفيات. فبعد ان كانت نسبة التحضر 30% سنة 1960، وهي بقدر المتوسط العالمي حينذاك، نجدها قد ارتفعت في عام 1993 الى 50% فأصبحت باكثر من المتوسط العالمي البالغ 44%.

وتزيد نسبة التحضر عن متوسط الوطن العربي في جميع الاقطار العربية باستثناء عمان واليمن ومصر والسودان والصومال والمغرب. وبلغ متوسط نسبة

(1) صلاح عبد الجابر عيسى، " التوزيع الجغرافي لظاهرة الريفية: دراسة اصولية تطبيقية"، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، العدد 8، 1984، ص 166.

التحضر لسبعة أقطار عربية تيسرت عنها المعلومات بين عامي 2001 و 2008 أكثر من 69%.

أما معدل نمو السكان الحضر فقد بلغ 4.4% خلال المدة 1960-1993، يتوقع أن ينخفض الى 3.5% سنة 1993-2000. ويعني ذلك ان المناطق الحضرية تنمو باكثر من معدل نمو اجمالي السكان. مما يجعل الوطن العربي من حيث التحضر من المناطق المتفجرة سكانياً ان لم يكن اكثرها تفجيراً⁽¹⁾.

وبمقارنة ذلك ببعض اقاليم الدول النامية والمتخلفة نجد الوطن العربي يمر بمرحلة نمو سكاني سريع تضعه في مصافي دول امريكا اللاتينية.

وبمقارنة الاقطار العربية فيما بينها يلاحظ أن أقطار الخليج العربي تبقى ذات معدلات نمو مرتفعة خلال المدة الحالية واكثر من معدل اجمالي الوطن العربي باستثناء البحرين. ويرتفع المعدل أيضاً في كل من العراق وليبيا والجزائر وموريتانيا وجيبوتي. كما يتساوى المعدل في بعض أقطار بلاد الشام ومصر وتونس والمغرب والصومال عن المعدل العام. وشهدت كل من اليمن والسودان ارتفاعاً في معدل نمو السكان الحضر فيها بحيث جاوز معدل نمو اجمالي سكان الوطن العربي بالرغم من ان نسبة التحضر فيها عام 1993 كانت أقل من اجمالي نسبة التحضر في الوطن العربي.

وبمقارنة سكان المناطق الحضرية بسكان المناطق الريفية يلاحظ ان الحضر يتزايدون في المتوسط بسرعة تفوق ضعف سرعة نمو سكان الريف. وبالتالي فان نسبة سكان المناطق الحضرية الى المجموع تزيد باستمرار، وستكون في وقت قريب نسبياً مساوية لعدد سكان المناطق الريفية في المنطقة ككل بالإضافة الى ذلك، فان معدلات نمو سكان المناطق الحضرية لا تظهر ميلاً الى الانخفاض كما لا ينتظر أن ينخفض العدد المطلق لسكان المناطق الريفية في أي من الأقطار العربية حالياً⁽²⁾.

وترتبط نسبة الحضرية، في الوطن العربي، ارتباطاً وثيقاً بالهيكل الاقتصادي والتركيب العمراني للدولة. فهي تنخفض كثيراً في الاقطار التي يسود فيها نمط الاقتصاد التقليدي، كالزراعة والرعي والصيد، مما يتطلب الإقامة في القرى. وترتفع في الاقطار التي وصلت ميدان التصنيع والاقطار التي بدأت توفر الخدمات في المدن الرئيسية وتلك التي تستقبل مدنها مهاجرين بأعداد كبيرة سواء من الخارج أو من الداخل.

(1) سعد الدين ابراهيم، "التحضر في الوطن العربي"، النشرة السكانية (تصدرها الاكوا)، بيروت، العدد 7، تموز 1974، ص 70.

(2) مكتب اليونيسكو الاقليمي للتربية في البلاد العربية، السكان والتربية والتنمية في البلاد العربية، مطابع دار العلم للملايين، 1978، ص 36.

وإذا نظرنا الى نصيب "المدن الكبرى" (*) من مجموع السكان الحضريين نجد أن نسبة عالية من التركيز تصل في بعض الاحيان الى 79% من مجموع السكان الحضريين في لبنان و 55% في العراق. وهذا التكس المستمر **Overcrowding** في العواصم والمدن العربية الكبرى يؤدي الى تدهور مستمر في نوعية الحياة نتيجة الضغط على المرافق القائمة، وبالتالي عجز المرافق العامة عن الوفاء بالحاجات الاساسية للسكان .. ناهيك عن تآكل الاحزمة الخضراء في المدن العربية الكبرى⁽¹⁾.

ويضم الوطن العربي 61 مدينة كبيرة، سكان كل منها ربع مليون نسمة فاكثر سنة 1991 تتوزع بحسب المجاميع الآتية:

المغرب العربي (بضمنها ليبيا)	19 مدينة
مصر	15 مدينة
العراق وبلاد الشام	13 مدينة
شبه جزيرة العرب	9 مدن
مناطق اخرى	5 مدن

كما يضم الوطن العربي 14مدينة مليونية سنة 1991، ثلاث مدن تقع في مصر ومثلها في المغرب العربي، ومدينتان في سوريا. واكبر تلك المدن القاهرة وبغداد والاسكندرية والدار البيضاء. تليها كل من الجيزة وببيروت وجدة والجزائر ومراكش، وبعدها تأتي الرباط ودمشق وحلب والخرطوم ومقاديشو.

وتتباين الاقطار العربية في مكونات نمو المدن الكبرى، وباستثناء أقطار الخليج العربي، فان نمو المدن العربية ناجم بالدرجة الاولى عن التزايد الطبيعي لسكانها وصافي الهجرة الداخلية. أما المدن الكبرى في أقطار الخليج العربي فان القسم الاكبر من هذا النمو ينجم عن الهجرة الدولية الوافدة التي أوجدها استثمار النفط وعوائده. مما ادى الى تضخم تلك المدن بمعدلات مرتفعة تفوق بقية المدن العربية. واقترن ذلك بارتفاع نسبة التحضر التي فاقت مستويات بقية الاقطار العربية. ففي دولتي الكويت وقطر يعيش نحو ثلاثة أرباع السكان في المدن. وفي ضوء معدلات النمو الحالية فان عاصمتيهما يمكن ان تتضاعف في مدة تقل عن عشر سنوات⁽²⁾.

(*) يقصد بها المدن التي يتجاوز عدد سكانها الـ "نصف مليون نسمة".

(1) ابراهيم سعد الدين وآخرون، **التنمية العربية**: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، ط 1، بيروت، حزيران (يونيو) 1989، ص 231.

(2) Fathi Abu – Aianah, "**Primate Cities in the Arab World**", Pop. And Development in the middle East, ECWA, 1982, PP. 298-299.

مما يعني هيمنة المدن الكبرى قياساً ببقية مدن الدولة، وقد يتجاوز مستوى الهيمنة الـ 50% في الغالبية الكبرى من أقطار المشرق العربي، ويصل في بعض الأحيان إلى 100%، ومن المعلوم أن هذه المستويات من الهيمنة الحضرية غير معروفة في البلدان المصنعة، حيث قلما يتجاوز نسبة المقيمين في التجمعات السكانية الرئيسة أكثر من 20% من مجموع الحضر⁽¹⁾.
وعوماً يمكن تمييز ثلاثة مستويات لدرجات التحضر في الوطن العربي وهي: (انظر شكل 32)

1. الأقطار ذات المعدل المرتفع للتحضر (أعلى من 75%):

وتشمل كل من ليبيا ولبنان وجيبوتي والأقطار التي تُعرف بدول المدينة City State كما في أقطار الخليج العربي عدا عُمان المستحدثة التي أخذت بأسباب التحديث خلال العقود الأربعة الأخيرة، إذ كانت سمتها الثقافة البدوية، والبناء الاجتماعي القبلي، وتقسيم العمل البسيط الذي يعتمد على الصيد البحري والبري والتجارة البسيطة. ولا يرتبط التحضر فيها بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بقدر ارتباطه بالتحول الديموغرافي. وهو يتصف بالتمركز الشديد في المدينة الواحدة الرئيسة، وسيطرة العامل الاقتصادي المنفرد (مورد البترول) بوصفه عاملاً رئيساً، بالإضافة إلى ظاهرة العمالة الوافدة غير المستقرة.

خريطة 32 ص 709

2. الأقطار ذات المعدل المتوسط للتحضر (40 - 75%):

تشمل الأقطار التي يتزايد فيها معدل التحضر بدرجات عالية، وإن كان أقل من المجموعة الأولى، وتتمثل بالعراق والاردن وسوريا ومصر وأقطار المغرب العربي وبضمنها موريتانيا التي قفز معدل تحضرها من 6% إلى 51% خلال المدة 1960 - 1993⁽²⁾.

3. الأقطار متدنية التحضر (أقل من 40%):

تشمل الأقطار التي يغلب عليها الطابع الريفي، وهي عمان واليمن والسودان والصومال.

يتضح مما تقدم أن هناك اتجاهاً قوياً نحو تزايد النمو الحضري في الأقطار العربية. فقد ارتفعت نسبة القاطنين في المدن في أغلب الأقطار العربية، منذ عام 1960، خصوصاً الأقطار المصدرة للبترول مثل ليبيا ودولة الامارات وكذلك العربية السعودية التي تغيرت من مجتمع ريفي بحت لا تزيد فيه نسبة القاطنين بالمدن عن 9% عام 1950 إلى مجتمع حضري ارتفعت فيه النسبة إلى 79%.

(1) رياض طيارة، تحديات الديموغرافية العربية، مرجع سابق، ص 6.

(2) UNDP, Human Development Report 1996, Table (20).

عام 1993، وذلك نتيجةً لتوطين البدو، وزيادة الهجرة الى المدن، ورفع مستوى المراكز القروية الى مراكز حضرية. والظاهرة الملاحظة ان طبيعة التحضر تختلف في اوربا عنها في الوطن العربي، ففي الاولى نجد التحضر موازياً للتحديث وللتقدم الحضاري. وهو ليس كذلك في الوطن العربي، حيث ان التحضر ينتج من تضخم حجم المدن اكثر منه تغيراً موازياً في درجة التحديث.

التحضر في العراق:

ظهرت المدن لأول مرة في اودية الانهار في كل من العراق ومصر والباكستان، حيث كانت تمارس فيها الزراعة المروية في اوائل الالف الرابعة قبل الميلاد ومرت بمراحل تطور عديدة لعل اخطرها المرحلة التي تمر بها في الوقت الحاضر. وقد تبلورت دويلات المدن القديمة في العراق في حدود 3000 ق. م. في عصر فجر السلاطات⁽¹⁾.

ومنذ ذلك الوقت وظاهرة التحضر في العراق بين مد وجزر متأثرةً بذلك في التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها التي يخضع لها واقع المرحلة التاريخية، الا ان النمو الحضري ظل بطيئاً خلال القرن التاسع عشر واولائل القرن العشرين. ولم تبدأ حركة السكان الى المراكز الحضرية الا بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى⁽²⁾. ثم تزايدت بعد الحرب العالمية الثانية بتأثير ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان من جهة، وزيادة تيار الهجرة الريفية الى المدن من جهة اخرى.

فقد ارتفع عدد السكان الحضر من حوالي 1.5 مليون نسمة الى 11.5 مليون نسمة بين تعدادي 1947 و 1987 بمعدل نمو وصل الى 5.3% مقابل 3.1% لاجمالي السكان في حين لم يزد معدل نمو سكان الريف عن 0.9% سنوياً خلال المدة نفسها، كما يظهر من الجدول (رقم 45) الآتي:

جدول رقم (45)

عدد سكان الحضر والريف ومستوى ومعدل التحضر ومعدل نمو

-
- (1) عبد الرزاق عباس حسين، نشأة مدن العراق وتطورها، مرجع سابق، ص 8-9.
(2) حسن الخياط، الحضرية والتحضر في العراق، "التحضر في الوطن العربي"، ج 1 (الاقطار الآسيوية)، معهد البحوث والدراسات العربية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص 103.

السكان 1997-47

السنة	الحضر	الريف	المجموع	مستوى التحضر	معدل التحضر	معدل نمو السكان	
						للحضر	للريف
1947	1,456,155	3,369,845	4,826,000	30.2	-	-	-
1957	2,445,222	3,853,754	6,299,000	38.8	2.5	5.3	1.4
1965	4,111,799	3,935,616	8,047,000	51.1	3.5	6.7	0.3
1977	7,646,054	4,354,443	12,000,497	63.7	1.9	5.3	0.8
1987	11,468,969	4,866,230	16,335,199	70.2	1.0	4.1	1.1
1997	14,975,170	7,021,499	21,996,669	68.1	0.04-	2.7	3.7

المصدر: التعدادات السكانية من 1947-1997

ومن الجدول المتقدم نستنتج الحقائق الآتية:

1. ان درجة التحضر في العراق قد ازدادت الى اكثر من الضعف بين عامي 1947 و 1987 في مدى 40 سنة، حيث ازدادت من 30% الى نحو 70% بين التعدادين. وحصل العكس لدرجة "التريف". وهذا يعني ان العراق شهد نمواً

خريطة 33 ص 713

حضرياً سريعاً، بل يعد واحداً من اقطار العالم السريعة التحضر. وفي عام 1997 انخفضت درجة التحضر الى نحو 68%، وقد يكون للعامل الاداري دوراً كبيراً في ذلك.

2. ان معدل نمو السكان الحضر عموماً يفوق معدل نمو اجمالي السكان، وكانت الزيادة بمقدار الضعف خلال المدة 1947-1957 (5.3% مقابل 2.7%) ثم قل الفرق بين آخر تعدادين (1977-1987) فبلغ 4.1% مقابل 3.1% بسبب تناقص الهجرة الريفية خلال السنوات الاخيرة قياساً بالسنوات الاولى.
3. ان النمو السكاني الحضري قد فاق النمو السكاني الريفي حيث بلغ نحو ستة أضعاف النمو الريفي (5.3% للحضر مقابل 0.9% للريف) خلال المدة 1947-1987، مما يشير الى توسع حضري كبير وبروز فاعلية الهجرة الريفية الى الحضر.